

الفدرالية
من منظور فقهي

الفدرالية من منظور فقهي

أبو الحسن

حميد المقدّس الغريفي

منشورات

مكتب أنصار الحجة (عج) الإسلامي

هوية الكتاب

الكتاب	الفدرالية من منظور فقهي .
المؤلف	أبو الحسن حميد المقدس الغريفي .
الناشر	مكتب أنصار الحجة (عج) الإسلامي
المطبعة	دار المحجة البيضاء، بيروت - لبنان .
الطبعة	الثانية .
الكمية	٢٠٠٠ نسخة

مزيدة ومنقحة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

الطبعة الثانية : ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الالكتروني التالي :

info@almoqdsalghorayfi.com

كما يمكنكم الاطلاع على موقعنا التالي :

www.almoqdsalghorayfi.com

الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ٥٤٧٩/١٤ - هاتف: ٢٨٧١٧٩/٠٣ - ٥٤١٢١١/٠١

تلفاكس: ٥٥٢٨٤٧/٠١ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com



دار المحجة البيضاء

للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت، لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .
وبعد :-

إن الفقه السياسي والفتوى السياسية لها مساحة واسعة
في عالم التشريع لكثرة المفردات وتنوعها وابتلاء الشعوب بها
نتيجة الغزو الفكري والثقافي والتداخل الحاصل بين الأمم و
الشعوب وما فرضته المصالح السياسية والطائفية والحروب
العسكرية بين أبناء الدولة وكذا بينها وبين الدول الخارجية
الأخرى التي تعيق جميعها فاعلية رُسل النهضة الوطنية
وحركتهم داخل الأمة لتعرضهم لمخاطر عظيمة وتحديات
جسيمة ومواجهات عنيفة بقلب الحقائق والوقائع واستخفاف
بالمفاهيم الوحدوية والسيادية والاستقلالية والتوصيف
الباطل للرجال والتوثيق المنحرف للأحداث وصولاً إلى
استعمال سياسة التسقيط والتشهير والتضليل ومن ثمّ التصفية
دفاعاً عن مشاريع مستوردة مشبوهة ذات صلة بإرادة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

استكبارية تحمل مقاسات وطبيعة وحدود لا تناسب واقع الأمة في حجمها وظرفها ومصحتها ، ولذا سعت مؤسسات عالمية استكبارية بالتنظير والتقنين وتخريج أفكار وأطروحات لعولمتها وإخضاعها إلى الممارسة والتطبيق من قبل فقهاء القانون الوضعي والقادة السياسيين وخصوصاً الغربيين وفرضها على الشعوب المستضعفة الإسلامية وغيرها من دون مراعاة ما يناسبها ويصلحها فيتلقاها العملاء والمرتزقة والمستفيدين منها على وجه الخصوص من الحكّام والأحزاب وبعض رجال السياسة والثقافة بالقبول والاستحسان والترويج لها عبر قنوات ووسائل تضليلية ويلبسوها كذباً وزوراً ثوب التقدم والحضارة والازدهار ومواكبة العصر والمدنية ... ، وهذه الصورة التي تتعرض لها شعوب العالم وبالأخص الشعوب الإسلامية تفرض على فقهاء الإسلام التصدي لها ضمن دائرة التكليف الشرعي والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم باعتبارهم الأمناء على هذا الدين وقادة الشعوب بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، فتقوم بالبحث عن هذه المفردات الابتلائية وغيرها تحت عنوان المستحدثات أو الفقه السياسي وبيان الحكم فيها بكل صراحة ووضوح وجرأة لأن الشعوب تبحث عن مشروعية ما يطرح على

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ساحتها من نظريات وقوانين فتلجأ إلى جهة الاختصاص وهم فقهاء الأمة وليس في الأمر فقهاً وتشريعاً ما يخضع لتوافقات ومصالح سياسية وحزبية واستفتاءات شعبية بعدما ثبت أنها من وظيفة الفقهاء ، ثم لا بد من بيان نظام الحكم في الإسلام وتحديد مفرداته لتكون مساحة حركة السياسيين معلومة في إطارها الشرعي لكي لا يخرجوا مفهوماً وميداناً عنه تحت ذرائع وأسباب بعيدة عن الشرع ، وهذا مما يستدعي تحصيئاً للأمة الإسلامية عن طريق نشر الوعي الثقافي والعقدي وعقد المؤتمرات الدينية في الحوزات العلمية وإبراز صوتها بمنشورات جريئة (واضحة وصریحة) اتجاه كل حدث أو قانون لكي تكون ظهيراً قوياً للمرجعيات الدينية الرسالية في تغيير المسارات التي يرفضها الشرع لئتم تصحيحها بكل أمانة وشجاعة ، ولتحسين الواقع الإسلامي في قوة التأثير وقوة التمثيل السياسي والحركي على الساحة العملية وهذا مما يتطلب جهداً جماعياً كما هو المفروض ، ومن خلال هذا الطرح قمنا بمحاولات بسيطة مطبوعة لعلها تسهم في بلورة هذا الطموح الإسلامي الأصيل لمعالجة المستجدات واتخاذ المواقف المناسبة نذكر منها كتاب : (نقض الحكم الولائي) ، (حكومة الفقهاء ودستور الأمة) ، (المرجعية الدينية والمرجعية

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

السياسية) ، (الفدرالية من منظور فقهي) ، وهذا الأخير قد نشر مختصره في مجلة (أنصار الحجة عج) العدد- ١٤ ، التي تصدر في بغداد عن مكتب أنصار الحجة عج الإسلامي ، كما وتعدد طبعه لكونه يتحدث عن قضية خطيرة وهي صيرورة نظام الحكم فدرالياً ، ولذا لا بد من تحديد موضوع هذا النظام وبيان حكمه بنظرة شرعية أولية ونظرة شرعية ثانوية بلحاظ المعمول به على الساحة وآثاره العملية وبالتالي يُمكن أن نصل إلى نتيجة لا تخرج عن نطاق الشرع والمصلحة الوطنية ، وقد قسمت هذا البحث المختصر إلى مقدمة ومدخل وموضوع الفدرالية والخاتمة .

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل من الأقل العبد الفقير إليه هذه المساهمة المتواضعة لخدمة دينه الحنيف ووطنه الشريف انه سميع الدعاء .

أبو الحسن

حميد المقدس الغريفي

النجف الأشرف / ١ / جمادي الآخرة / ١٤٢٧ هـ

المدخل

ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار أن مسيرة العاملين لا بد أن تركز على مقومات أساسية تنهض بالعاملين إلى المستوى المطلوب من الارتباط والمصادقية في العمل ، اللذان يمثلان المسار الصحيح والهادف لأداء الرسالة ، لأن العمل الإسلامي لا يكون صحيحا ولا موضوعيا منتجا إذا ابتعد العامل فيه عن مقومات العمل الحقيقي التي تعتبر نقاط توصيل فاعلة وصادقة إلى الهدف .

ولذا يتم تقييم العمل وبيان مدى موضوعيته من خلال مراعاة هذه المقومات والتي منها :

تنقيح موضوع العمل و تشخيصه الذي يعتبر المسار الصحيح والطبيعي للعاملين لأنه يسهل بتحديدته اختيار الحكم المناسب له وفق مقررات الشرع الشريف ، ذلك لأن العلاقة وطيدة و مترابطة بين الموضوع والحكم ، وحيث إن فعليّة الحكم كما هو معروف متوقفة على فعليّة الموضوع ، وهذا يعني أن الحكم يأتي متأخراً عن الموضوع ، كما يتأخر كل مسبب عن سببه والذي ربما يكون الموضوع من الأعيان

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الخارجية كالخمر والخنزير أو من الموضوعات الشرعية كالصلاة والصيام أو من الموضوعات العقلية أو من الموضوعات العرفية على اختلاف أنواعها .

فالموضوع الخارجي كالخمر يترتب عليه حكم شرعي وهو حرمة شربه ، وكذا الخنزير يترتب عليه حكم شرعي وهو حرمة أكله .

أما الموضوعات الشرعية فإنّ (الصلاة واجبة) فالصلاة مفهوم وهي موضوع وحكمها المحمول عليها هو الوجوب ، ومتعلق هذا الوجوب هو المصداق الخارجي المشتمل على أفعال خاصة كالقيام والركوع والسجود وقرءات وأذكار معينة ، (والصوم الواجب) يعني أن الصوم الذي له خصوصيات وشرائط هو محكوم عليه بالوجوب .

وهنا ينبغي أن يعلم أن فعل الصلاة خارجاً وكذا الصيام هو ما يطلق عليه بمتعلق الوجوب ، وفرق ما بين الموضوع والحكم ومتعلق الحكم ، لأنّ الموضوع قد وضع ليحكم عليه بشيء والفعل الخارجي يكون تابعاً ومتعلقاً بالحكم .

وأما الموضوع العقلي فإنّ العقل يدرك ويؤسس قاعدة وهي : النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان فيكون النقيضان

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

موضوعاً يوجد في العقل فقط ، لأنه يستحيل وجودهما في الخارج لاستحالة اجتماعهما أو ارتفاعهما إلى شيء ثالث .
وأما الموضوع العرفي فتحديده كما في (الغناء) الذي حكمه الحرمة حيث يتحدد موضوع الغناء من خلال ما يعرفه العرف لتوافقه مع مجالس أهل اللهو والطرب والفسوق والفجور.

إذن الموضوع تارة يكون من المفاهيم التي وجودها في العقل ، وتارة يكون الموضوع موجوداً في الخارج كالأعيان .
وعلى هذا يجب على العاملين للإسلام أن يتقنوا موضوعات عملهم لكي يتخذ عملهم مساراً شرعياً من خلال تطبيق ما يناسبه من حكم شرعي ، لأن العمل الإسلامي الصادق يجب أن يسير وفق مقتضيات الشرع الشريف ، فلا يكون فيه جهالة وتعدي واغتصاب للحقوق وإقصاء وإفساد في الأرض بذريعة أنه يريد أن يعمل للإسلام جهلاً منه في ذلك أو تجاهلاً ، قاصراً في ذلك أو مقصراً ، فيخرج بتصرفه هذا عن العمل للإسلام إلى ما يصب في مصلحة الشيطان ، فيكون الالتزام بمتابعة تنقيح الموضوعات للعاملين المتدينين له مدخلة كبيرة في تصحيح المسيرة وإصابة الحكم الشرعي الصحيح سواء كان الحكم الواقعي الأولي أو

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الثانوي وبذلك يحصل العاملون للإسلام على غطاء شرعي وتأييد شعبي يؤدون وظيفتهم الشرعية على أكمل وجه وأحسن صورة لتحفظ بذلك الحقوق وتمنع المظالم ويستقر النظام ونصل به إلى مقاصد الشريعة .

وهذا يعني مسؤولية كبيرة على العاملين في تشخيص الموضوعات بإجادة ومهارة عالية لكي لا يقع اختياره على حكم لا يناسب موضوعه الواقعي .

ومراعاة ذلك من الأمور المطلوبة لوقوعها في دائرة التكاليف الشرعية والحقوق الإنسانية التي لها تأثيرات شرعية ووضعية على الجميع ، ويتطلب هذا أيضاً وجوب الابتعاد عن المؤثرات النفسية والمصالح الشخصية والفئوية والحزبية والعصبية لأنها تعطي طابعاً تخلفياً ورجعياً على العاملين وبالتالي يكون عملهم عقيماً يؤسس لإيجاد أزمات وردود أفعال سلبية ونتيجته الضعف في الإعداد والأداء والاستجابة. في حين أن الإسلام يحث ويؤكد بشدة على ممارسة السلوكيات العادلة ونشر الإطروحات الواضحة والأعمال المنتجة التي يعتمد جميعها على غطاء شرعي صحيح ، ومن هنا نتكلم عن الفدرالية كنظام وبيان حكمه وفق قضايا الشرع والمصلحة الوطنية .

الفدرالية

من الموضوعات المتداولة اليوم في العرف السياسي العالمي هو مصطلح الفدرالية فإنه موضوع مطروح للعمل به على الساحة العراقية اليوم والمتفق عليه بين معارضة النظام البعثي ألسدامي خارج العراق وقد صرح به الرئيس جلال الطالباني بأنه نظام أقرته قوى المعارضة في مؤتمرهم في لندن وغيرها عام ٢٠٠١م وكما أذاعته محطات الإذاعة والتلفزة العالمية قبل سقوط نظام صدام وتحت غطاء المجتمع الدولي برئاسة أمريكا وبريطانيا ، في حين أن هذا المصطلح لم يكن مطروحاً ولا متداولاً بيننا في أوساط المعارضة للنظام في داخل العراق مع احترامنا واعتزازنا بالجميع لأنهم عراقيون ومعارضون سواء في الداخل أو في الخارج ، وهذا الإجراء من طرح الفدرالية وتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام للأكراد والسنة والشيعية لأسباب ودوافع كثيرة طائفية أو عرقية أو جغرافية يكون غير ملزم للشعب العراقي لأن ما اتفقوا عليه خارج العراق غير خاضع لإرادة الشعب ولم يصوت عليه وما حصل بعد السقوط من الاستفتاء على الدستور إنما هو

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

في ظروف استثنائية طارئة لتقليص مدة بقاء المحتل ودحر الإرهاب (ولكنه مع الأسف لم يُغير شيئاً بل أزداد الأمر تعقيداً) وصارت الموافقة على الدستور إجمالاً وليس تفصيلاً باعتبار وجود تحفظات على كثير من مواد الدستور والتي منها الفدرالية والتي ستناقش في جلسات قادمة لمجلس النواب ضمن سلسلة تغيير وتعديل تلك المواد بحسب ما اتفقوا عليه في الملحق التابع للدستور ، وأما ما أقره السياسيون اليوم ونفذوه بحجم كبير وضخم هو إقليم شمال العراق فإنه يعتبر خطأً كبيراً في عالمي السياسة والتشريع وبتقادم الزمن تتضح معالم هذا الخطأ أكثر ، وهذا لا يعني أننا لا نتمنى لهم الخير من الاستقرار والأمان والسعادة والاعتزاز بالقومية ، بل هم جزء من الشعب العراقي الذي طالما تعرض للاضطهاد والظلم والإقصاء ، ولكن لا نريد أن تكون ردود أفعال ذلك سلبية على الشعب العراقي جميعاً ووحدة العراق بإحداث التقسيم والتمايز ، وعلى كل حال فالحديث طويل .

ولكن ما نرغب في التوصل إليه في هذا الموضوع السياسي ضمن القناعة المبنية على الدليل الفقهي سواء كان بعنوانه الأولي أو الثانوي وبتجرد بعيداً عن المؤثرات

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الخارجية لكونه بحثاً علمياً ومعرفياً ، وما يمكن أن يحصل فيه اختلاف بوجهات نظر متعددة فانه أمر طبيعي ، والتقييم والحكم فيه هو الشرع والعقل والوجدان الإنساني والتطبيقات العملية ، ومع ذلك فإننا نحترم جميع الآراء الوطنية وأن اختلفت معنا في الرأي لأن هذا يمكن أن يحصل داخل الأسرة الواحدة والمذهب الواحد والدين الواحد والوطن الواحد ، وهذا الاختلاف العلمي لا يفسد للود قضية ، بل هو مما يبلور الأفكار والإطروحات وينضجها إلى ما تصبو إليه من واقعية علمية يمكن تطبيقها على ساحة العمل بسهولة واطمئنان ومن دون صراعات ونزاعات وإرهاب يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الأمان ، ومن منطلق المساهمة الوطنية والمشاركة في الرأي وطبقاً لأصالة الحرية وتعددية الرأي المبني على أسس علمية وشواهد حسية نقول :-

يجب على العامل الإسلامي والداعية المبلغ قبل أن يرتجل حكماً معيناً أو يتخذ خطوات عملية عليه أن يقوم بعملية تنقيح الموضوع لمعرفة أبعاده وحدوده وفيما نحن فيه هو موضوع (الفدرالية) ليستكشف بعد ذلك الحكم الشرعي الأولي له ، ثم يتابع بعد ذلك ويدرس ما يحيط

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الموضوع من ملابسات وقضايا وعناوين ثانوية حرجية أو ضرورية تؤثر على المسيرة والنظام بشكل عام أو خاص فإن وجدت فإنها تكون حاکمة شرعاً وعقلاً على العنوان الأولي فيتغير الحكم من الإباحة إلى الحرمة بمقتضى أدلة نفي العسر والحرج والضرر فيما لو فرضنا أن العنوان الأولي هو الإباحة ، وإن لم تثبت هذه العناوين الثانوية فإن الحكم الشرعي الأولي يبقى ساري المفعول .

علماء أن (الفدرالية) كنظام إداري للحياة موجود ومطبق منذ العصور القديمة لضرورة اقتضتها الطبيعة الإنسانية في الأسر والمجتمعات والشعوب التي يتوسع سكانها طبقاً لموازن الحياة وأسبابها الطبيعية في التكاثر والبقاء فيحصل الاضطراب لاختيار مكان آخر بولاية جديدة تابعة ومرتبطة بالمركز الأصل بأحد أنحاء الارتباط الأسري أو الديني أو الوطني أو القومي أو مصالح مشتركة أخرى أو يكون الارتباط قهرياً كما في التوسع الاستعماري للبلدان والشعوب المستضعفة التي تحتل وتقهّر وتظلم من قبل المستعمر الذي يفرض عليها طبيعة العلاقة والارتباط والقانون ، أو يكون الارتباط من جهة الفتوحات الإسلامية لتحرير الشعوب المستضعفة ورفع الظلم عنها وتحقيق العدالة لها ، وإن كان

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

أمر الفتوحات فيه نظر ينبغي دراسته بجدية وواقعية فيما بعد وفاة الرسول (ﷺ) إيجاباً وسلباً .

إذن هذه البلدان المستعمرة والمفتوحة التي أخذت جانب التوسع تحتاج إلى حكام وولاة يديرون ويدبرون شؤون البلاد والعباد ويحفظون لهذه الولايات النظام والحقوق بما يحقق المصالح العليا للجهة الحاكمة وهذه الولايات بطبيعة الحال ترتبط بالمركز العاصمة التي لها مقاليد الحكم العام والتي تشكل نظاماً فدرالياً اتحادياً يستوعب جميع الولايات ، وهذه الشكلية للنظام الفدرالي متوارثة وسارية المفعول إلى يومنا هذا ، وإن كان ينبغي الفصل والتمييز بين ما كان له غطاء شرعي ومشروعية عمل كما في الفتوحات الإسلامية المبنية على التحرير والإصلاح والعدالة وحفظ النظام والتكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الثروات المعهودة في زمن الرسول محمد (ﷺ) وتطبيقات علي بن أبي طالب (عليه السلام) العادلة وتوصياته (عليه السلام) المعروفة لمن يعهد إليه بالولاية ومتابعته لشؤون الأمة مهما اتسعت رقعتها الجغرافية وطرده لبعض الولاة الفاسدين الضالين كما فعل مع والي الشام (معاوية) الذي أقاله الإمام (عليه السلام) عن الحكم ولكن معاوية امتنع عن الاستجابة وتمرد على خليفة المسلمين الشرعي

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الذي بويع بالخلافة بالإجماع أثناء حياة الرسول (ﷺ) وتكرر عليه إجماع المسلمين بالبيعة والخلافة له أيضاً بعد مقتل عثمان بن عفان .

وأما إذا كانت النظم الاتحادية الفدرالية مبنية على الاحتلال والتسلط ونهب الخيرات واستضعاف الشعوب كما هو شأن بلاد فارس وبلاد الروم والدولة العثمانية والإتحاد السوفييتي وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وأمريكا وغيرها من الدول المستعمرة التي تمتص دماء الشعوب من أجل تحقيق أهدافها الشيطانية الباطلة والتي تمارس صراحة إرهاب دولة كما حصل اليوم في فلسطين والعراق ولبنان وبكل وقاحة يعتبرون سفك دماء الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير البنى التحتية آلام مخاض لشرق أوسط جديد ، ويعدون ويشرون العالم كذباً وزوراً بالقضاء على الإرهاب ونشر الحرية والسلام وعودة الحقوق إلى أهلها أي بالمفهوم الاستعماري الصهيوني والتي تعني جميعها تقسيم البلدان إلى طوائف وقوميات وأقليات تابعة لإرادة المحتل وقتل كل عنصر ممانع ومقاوم لها كما في فلسطين ولبنان والعراق ، وهذا مما يعجزون عن تحقيقه حتى في الأحلام لزيغ دعواهم وفشل قدراتهم بالصمود أمام الحق ورجال المقاومة ، ولأن

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

النصر والخلاص دائماً لا يكون إلا عن طريق المقاومين
الممانعين والممهدين لعصر ظهور الإمام (عجل الله فرجه)
لتكون على يديه الكريمتين الدولة العالمية الموعودة التي تعتمد
التوسع وليس التقسيم لتحرير الشعوب المستضعفة وتحقيق
وتطبيق الفدرالية العادلة بأصولها المحمدية الصادقة والأمانة
لننعم فيها بالأمن والسلام والطمأنينة والعدالة ، وليس ما
يعدنا به الاستكبار العالمي في تطبيقاته الدموية الظالمة لإيجاد
شرق أوسط جديد والذي هو استعمار واستعباد جديد و
صريح للشعوب وللقضاء على الإسلام والمسلمين ونهب
خيراتهم وتقسيم أراضيهم كما هو مخطط له ومعهود عنهم في
تصرفاتهم ، وقد كشفت لذلك عبر الإنترنت خرائط تقسيم
الشرق الأوسط بصياغة جديدة لاستكمال المخطط الذي
بأشربه الاستكبار العالمي عبر اتفاقية (سايكس بيكو)
(وعد بلفور) في الشرق الأوسط القديم على وفق
تسمية المستعمرين .

عوداً على بدء

ينبغي معرفة أساس النظام الفدرالي الاتحادي في صدر الإسلام كأسلوب عملي شرعي يمكن الاستناد إليه في مسيرة الأمة وحركيتها على الساحة السياسية العالمية والإطلاع على كيفية بناء هيكلية الدولة الإسلامية الفتية في المدينة المنورة والتي توسعت إلى عموم الجزيرة العربية لتشمل مكة المكرمة ثم أخذت بالتوسع المبني على القناعة والإيمان وقبول الجماهير العربية والشعوب الأخرى ورغبتها بالدين الإسلامي ونظامه القائم على العدالة والإنصاف والتشريع الإلهي الذي يستجيب إليه الناس بقناعة عقلائية واطمئنان حتى شمل التوسع الإيماني والإصلاحي لكل من اليمن والبحرين والعراق والشام ومصر وغيرها من البلدان التي دخلت إلى الإسلام والتزمت بنظامه وارتبطت بالمركز العاصمة ، وبطبيعة الحال والضرورة الفعلية فإنّ البلدان والولايات تحتاج إلى ممثلين عن القيادة المركزية الواقعية المتمثلة آنذاك بشخص الرسول الأكرم محمد (ﷺ) بما يعرف عنهم بالولاية والأمراء لتدبير شؤون البلاد والعباد بما يخدم

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

المصلحة العامة وتطبيق النظم الإسلامية العادلة ، وهذا التطبيق الفدرالي في نظام الدولة الإسلامية لا يحتاج إلى بحث وتحقيق في من ابتكره وابتدعه بعدما عرفنا انه طبيعة فطرية وضرورة اجتماعية يلجأ إليها الناس في ممارساتهم وسلوكياتهم في مجال التوسع الطبيعي الذي يشبه إلى حد بعيد نظام المحافظات التابعة للمركز باعتباره عاصمة البلاد الإسلامية الموحدة التي تمتلك مقومات القيادة والقدرة العالية من بيان التشريع والتفريع عليه في إطار النظم الإسلامية وما إلى ذلك من اقتصاد البلد وخزينة الدولة و... .

وعلى هذا الأساس فإنّ النظام الاتحادي الفدرالي يتلاءم ويتفاعل طبيعياً وعقلياً وكما هو مكتشف من خلال السيرة العقلائية والمشرعية مع توسيع الرقعة الجغرافية وانضمام البلدان والولايات إلى المركز العاصمة لاعتبارات إيمانية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية لإيجاد تحالف مشترك يتحدون مع هذا النظام الإسلامي لتحقيق أهدافهم المشروعة من الوحدة والتطور والتقدم والقوة وزيادة قدرات النظام الاقتصادية والعسكرية والعلمية .

ومن خلال فهم هذا المطلب بالشكل المطروح الآن فإنّ قيام نظام فدرالي بخلاف ما هو ثابت بحسب السيرة أي

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

بصورة معاكسة لها بمعنى تحجيم وتقسيم الرقعة الجغرافية الواحدة إلى ولايات وأقاليم متعددة والأدهى من ذلك نشوء حكومات فيها تتضمن وزارات ومجالس نيابية ولها دستور ومكاتب في السفارات المعادية والصديقة وأنظمة مسلحة (ميلشيات) تحت عناوين مختلفة وتقاسم للثروات وعلم خاص وجواز سفر خاص وعلاقات خاصة معلنة وغير معلنة مع دول العالم ومنح رخص اقامة للوافدين والمهجرين من أبناء البلد الواحد ضمن ضوابط وقوانين ذلك الإقليم واقتصاد خاص وتصدير النفط إلى دول معادية كإسرائيل وما إلى ذلك من سياسة مستقلة وصيرورتها حاضنة للإرهابيين والمعادين للدولة.... ، وهذا النظام موجود اليوم في شمال العراق تحت عنوان (إقليم كردستان) ، والواقع أن هذا المسار المعمول به يفوق صلاحيات الفدرالية إلى ما يعرف بنظام (الكنفدرالية) والذي هو تعبير واضح عن التقسيم إلى دويلات بل هو تقسيم فعلي بالرغم من وجود ارتباط صوري بالمركز بمقدار ما يجلب لهم من مصالح فقط ويدفع عنهم المضار ، ويتأكد هذا المعنى هو إجرائهم الاستفتاء حول الانفصال فكانت نسبة التصويت عليه كما يدعون هو (٩٨% بالمائة) وأشد من هذا المطالبة الملحة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

للأكراد أيضاً (مع احترامنا واعتزازنا بهم كعراقيين) بضم كركوك النفط إليهم مع مناطق كبيرة في المحافظات المجاورة لها ، مع أن كركوك وغيرها ملك للعراقيين جميعاً ولا يحق للسياسيين وغيرهم المساومة عليها وبيعها ضمن صفقات سياسية وحزبية تحت ذريعة العمل بالدستور الذي فيه جملة من البنود الفاسدة والتي منها هذه الفدرالية المزعومة والمفروضة على الشعب قهراً وحيلةً ، إضافة إلى غض الطرف عن سلسلة عمليات القتل والتهجير والتغيير الديموغرافي الذي تتعرض لها محافظة كركوك لكي يتم الوصول إلى المطاف الأخير وهو التصويت على كركوك وفق الدستور لتكون النتيجة بعد ذلك لصالح الأكراد ولو بتزوير الأصوات ، ثم ينتقلون إلى مرحلة توسيع الإقليم بأكثر من ذلك كله ليتمد ضمن خارطة أعلن عنها في بداية سقوط صدام المجرم وأثناء قيام مجلس الحكم لتستوعب أجزاء من محافظة ديالى والموصل وصلاح الدين أضف إلى ذلك وعلى لسان الكثير من مسئولهم يهددون علانيةً بين الحين والآخر بالانفصال والانزعال التام عن العراق حينما تحصل الأزمات والتوترات الداخلية أو في ظرف يمتنع فيه المركز عن الاستجابة لتحقيق مطالبهم وإن كانت ظالمة أو مجحفة ، وقد

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

سمعنا من بعض المسؤولين قوله : لماذا الخوف من الفدرالية
!!!؟ ، فالأرض ليست مقدّسة ، والدستور ليس مقدّساً ،
ولكن حقوقنا الإنسانية بالانفصال مقدّسة ، إضافة إلى
بعض السلوكيات والتصريحات المعلنة ، حيث قال مسعود
البرزاني : رئيس (إقليم كردستان) في حديث صحفي (لا
مانع لدينا أن توجد قنصلية لإسرائيل في كردستان إذا
ارتأى العراق أن يفتح سفارة في بغداد) وكأنّ كردستان
خارجة عن العراق ونُد له ولها معه اعتبارات مصلحة ينبغي
مراعاتها ، وبمعنى لا مانع لديه من إقامة هذه العلاقة في جهة
استقلالته لولا العراق ، كما إن وزير الخارجية العراقي
الكردي هوشيار زيباري الذي ألبّ الدول العربية
والإسلامية على شيعة العراق وأنهم يسيطرون على نظام
الحكم وبدوافع طائفية وتحالفهم مع إيران وأخذ يعلن تخوفه
صراحة على العراق فإنّه وبنفس الوقت يقوم علناً بمصافحة
عناصر صهيونية في الأمم المتحدة ، وأيضاً سفير العراق في
الأمم المتحدة صلاح عطاوي الكردي أيضاً يحضر الاحتفال
الصهيوني حول المحرقة اليهودية "الهولوكوست" وهذا نحو
من الاعتراف بإسرائيل ولو ضمناً والذي يعد خرقاً فاضحاً
لحق العرب والمسلمين في مقاومة هذا الكيان الدموي

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الغاصب لإرجاع الحقوق المغتصبة في فلسطين وغيرها ، كما أنه يعتبر تأييداً ومواساةً وتطيئاً للصهاينة ، وما صرح به عناصر مسؤولية في الدولة العراقية عن وجود إسرائيلي في شمال العراق وعن تصدير النفط لهم وما خفي كان أعظم ، وكل ما ذكرناه هي مؤشرات واضحة تنبئ بخطر عظيم على وحدة العراق أرضاً وشعباً وعلى علاقاته الخارجية والداخلية ولو مستقبلاً ، ثم أنها مظاهر وتحركات تؤكد على استقلالية الشمال وانفصاله عن العراق في سياساته المبنية على مصلحة الأكراد أولاً وآخراً ، ومع ذلك كله فهم يشاركون باقي العراقيين في حكم العراق بكل تفاصيله ومفاصله ، ولهم صلاحية توظيف أبنائهم في مؤسسات الدولة خارج منطقة إقليمهم ، بينما لا يحق لباقي العراقيين التوظيف في مؤسساتهم داخل إقليم الشمال ولو واحداً ، والأنكى من ذلك تكون حكومة المركز في نظامها اللامركزي ضعيفة اتجاه حكومة الإقليم .

إذن التقديرات المحسوبة للفدرالية بهذا الحجم وهذه الضخامة هي تقديرات خاطئة ولا بد من إعادة النظر فيها جملة وتفصيلاً لأنها تشكل خطراً على مستقبل العراق ، إضافة إلى ما يمكن أن يحصل من خلافات وصراعات

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وأزمات مستمرة على الحدود الجغرافية بين هذه الأقاليم مع سريان هذا الصراع حول تقنين وتوزيع وتقاسم الثروات بين الأقاليم وهذا في جانب .

وأما الجانب الآخر : فيما لو قامت المحافظات السنّية بإنشاء إقليم (المثلث السنّي) كإقليم واحد أو أقاليم متفرقة وهذا طموح كبير لبعض الإرهابيين المرتبطين بجهات خارجية معادية للعراق وشعبه فيدعون لهذا الإقليم بإلحاح ، وهذا لا يمكن الإجابة عنه بأنه شأن خاص بهم بمنأى ومعزل عن الوضع العام في العراق وتداعيات ذلك على الوسط السياسي والشعبي ، لأنّه سيتفاقم الخطر أكبر ، بحيث تكون هذه الأقاليم حاضنة كبيرة للإرهابيين وبقيادة الصداميين والتكفيريين بمعنى تأسيس أمانة (طالبان) كما يطمحون ويعدون بذلك ويأتي التمويل لهم من المال والسلاح والجيش من الدول العربية وغيرها لأسباب طائفية وسياسية وتبدأ تنظيماتهم وضغوطاتهم على إخواننا السنّة المعتدلين من أجل مشاركتهم في إثارة الفتنة الطائفية والغزوات الإرهابية على أبناء الشعب الواحد ، ويكون هذا الإقليم مصدراً للأزمات والتوترات والإرهاب الداخلي والخارجي ، كما انه لا يلتزم بضوابط القانون والدستور

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

العام للبلاد ، لأنه ليس في نية الإرهابي أن يستقيم ويلتزم الآن أو في المستقبل ، ثم إذا استبعدنا هذه الاحتمالات وصارت هذه الأقاليم بيد عناصر معتدلة ، فمن سيضمن سلامة هذه الأقاليم من سيطرة وتحكم الإرهابيين في ما بعد ؟ ، وإذا قلنا هذا شأن داخلي لهم ، فهل ستسلم باقي الأقاليم من تداعيات وخطورة هذا الحكم ؟ ، والكلام في هذا طويل وله أبعاد كثيرة ومتشعبة ، وحيثُذ سنكون أمام خيارات ثلاثة :

الخيار الأول : إما أن نتراجع عن فكرة الأقاليم .

الخيار الثاني : أو ندخل في حروب دامية بين الأقاليم بذريعة التحرير وإعادة الوطن الموحد كما حصل الأمر في غزو الكويت من قبل الطاغية صدام عام ١٩٩٠م .

الخيار الثالث : أو تفرض الهيمنة الاستكبارية على البلاد كعلاج وحل وسطي على حد زعم عملاء المحتل لفرض الاستقلال والانفصال لهذه الأقاليم بعضها عن بعض بذريعة عدم قدرتها على التعايش السلمي وتضع قوات دولية بينهم .

وهكذا تستمر مسرحية الاحتلال عبر عقود من الزمان إلى أن تستكمل هذه القوات أهدافها ومصالحها الخاصة في

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

المنطقة وتترك الخراب فيه ولا نعرف متى سيكون رحيله
الفعلي؟ وحينئذ نسال هل النظام الفدرالي يعتبر نظاماً صالحاً
للتطبيق في العراق؟! .

ولو سلّمنا جدلاً بهذا الطرح المعكوس ﴿لأن الأصل في
النظام الفدرالي هو توسيع الرقعة الجغرافية خارج حدود
البلد وليس تقسيم البلد الواحد إلى أقاليم﴾ .

وقبلنا بهذا الوضع وقلنا انه نظام إداري مدني والحكم
الأولي فيه هو الجواز لخلوه شرعاً وقانوناً مما هو ضار ومحرم
وتعاملنا معه بحسن النية ، فمن يضمن لنا سلامة تطبيق هذا
النظام مما هو محذور وضار ، علماً أنّ الحكومات المتعاقبة بعد
سقوط نظام البعث البغيض ولمدة أربع سنوات لم تستطع
إنجاز الوعود الكثيرة لقصورها عن ذلك أو تقصيرها ونخشي
بقوة وبجذر شديد أن تكون الفدرالية ضمن سلسلة تلك
الوعود والتي توقع الشعب في نفق مظلم ونعيش حالة التيه
والضياع إلى أمدٍ غير معلوم والشعب لا طاقة له بهذه
المخاطرة وهو يعيش يومياً ويشاهد حمامات الدم المستمرة
والتهجير القسري الجماعي لآلاف العوائل من أتباع أهل
البيت (عليه السلام) ، وهل الفدرالية تضمن عودة أكثر من خمسة
وثلاثين ألف عائلة مهجرة إلى محل عملهم وسكناهم بسلامة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وهنا يمكن دراسة فرص النجاح والفشل للنظام الفدرالي مع الالتفات إلى حجم المخاطر والمكاسب لطبيعة هذا النظام بدراسة موضوعية جادة بعيدة عن المؤثرات الجانية مع ملاحظة المصلحة العليا للشعب وموافقة الشرع له.

ولكن نقول واقعاً إذا كان النزاع والقتال والتهجير أحد أسبابه تفعيل الدعوة والسعي الحثيث لإقامة النظام الفدرالي في عموم العراق ووجود ملازمة بينهما فكيف يمكن ترجيح جهة المكاسب على المخاطر بنسبة عالية تؤهل قيام هذا النظام مع أن أحد أسباب الخسومة قائم وموجود إضافة إلى اجتماع عناصر الحقد والفساد من الصداميين والتكفيريين والذين لم يُفعل في حقهم قانون اجتثاث البعث والإرهاب لضعف القضاء العراقي وانتشار الفساد الإداري والمالي والخدمي والأمني وحدوث خروقات كبيرة وواسعة في جميع مؤسسات الدولة وعلى أعلى المستويات ليشكلوا شبكة حاضنة وداعمة ومدافعة عن الإرهاب والإرهابيين بكل صراحة ووقاحة ، والأشد من ذلك تسلط الاحتلال وجوداً وتأثيراً وازدواجيته في التعامل مع السياسيين وعموم أبناء الشعب بما يخدم مصالحه الخاصة حتى لو يقتضي الأمر

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

توسيع دائرة الفتن الطائفية وخلق الفوضى والقتال ليعيد ترتيب الوضع العام بما يتوافق مع مصالحه الشيطانية ، بمعنى لا أمان ولا استقرار ولا نظام مع وجود الصدامي والتكفيري والمحتل ، فيكون التفكير بالفدرالية سابقاً لأوانه ، فكيف يمكن أن نهرب من هذا الواقع إلى واقع يمكن أن يكون أشدّ وأقسى لبقاء نفس الظروف وعناصر التخريب والفساد ؟ !!

ولو سلّمنا بهذا الواقع مع مسaire تطبيق النظام الفدرالي ، فإن الحاجة تكون قد اضطرتنا إلى فرض قوانين قاسية بحق أبنائنا منها مراجعة مكاتب الأقاليم في السفارة أو الجهة المخولة بمتابعة شؤون المواطنين وفرض قانون الفيزة أو الطليية أو الجواز لمن يريد السفر أو التنقل بين الأقاليم بدعوى وذرائع شتى والتي منها حفظ الإقليم من المخربين والإرهابيين حتى تتوسع الحواجز لسن قوانين مجحفة بحق الشعب تؤدي إلى الحرج ، ثم لتحدث مقاطعة ونزاعات بين الأقاليم ولربما يصير الأمر والعياذ بالله إلى حروب أهلية بين الأقاليم وكوارث غير محسوبة ليتذرع بها من يرغب بالانفصال فيجعله سبباً وحقاً في التقسيم مكرهاً عليه ، والشعب حينئذ يكون هو الضحية ، وعندئذ تتحقق رغبة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الاستكبار العالمي في إضعاف وتقسيم العراق وشعبه إلى طوائف وقوميات وأقليات خارجة عن طبيعتها ووطنيتها وبالتالي تنتصر إرادة الاستكبار العالمي وأذنبه في صناعة شرق أوسط جديد كما يحلموا به .

ثم لو أقر إقليم الوسط والجنوب وهو محسوب على الشيعة الذين طالما نالهم يد الغدر والظلم والإقصاء والإبادة عبر التاريخ والى يومنا هذا بسبب ولائهم لأهل بيت النبوة عليهم الصلاة والسلام ويدفعون دائماً ضريبة حبههم وولائهم لهذا البيت الطاهر الذي أمرنا الله تعالى بمودتهم ومحبتهم والولاء لهم بنص القرآن والسنة ونحمده تعالى على ما انعم علينا بنعمة الولاية ، ونحن صابرون بمشيئة الله تعالى على تحمل هذه المسؤولية ولكن بنفس الوقت الشيعة عموماً يبحثون جادين عن السلام والأمان والاستقرار والاطمئنان والحكومة الوطنية العادلة التي ينعمون في ظلها بالعدالة والحرية والحياة الكريمة والازدهار ولهم الحق الكبير في ذلك لدوافع وحقوق إنسانية وسيادية في وطنهم ، كما أنه يفترض العمل على توسيع المساحة الجغرافية والقاعدة الجماهيرية الواعية الممهدة لعصر ظهور الإمام (عجل الله فرجه الشريف) ، بحيث لا يتم التفريط بشبر من أرض العراق من

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

أقصاه إلى أقصاه وتحت حاكمية وطنية عادلة وقوية دون الانحسار والانزواء في بقعة جغرافية ضيقة والحاكمية تكون فيها (قلقة) لأسباب كثيرة ، ومع ذلك فإنّ الفدرالية التي يصفها الآخرون بأنها شيعية طائفية ويهددوها ويحاربوها ويفرضوها بكل ما أمكنهم ويفرضون على الشيعة ضرائب ظالمة وقاسية ، فهل يملكون نفس الجرأة والشجاعة في مخاطبة الأكراد واتهامهم بالقومية العنصرية مثلاً ؟ !!! ويمنعون مواصلتهم لعملية الانفصال ، إذا كانوا فعلاً حريصين على وحدة الوطن ، والدافع كما هو معلوم خلق التمييز والتفريق بين الشمال والجنوب وإباحة الفدرالية للشمال والتي هي كنفدرالية بل أنها دولة مستقلة ويحتلقون لها أسباب وذرائع ويمنعوها عن الجنوب بحجج وأسباب وهذا إنما هو نوع من التقسيم المبرر بأكاذيب وخُدَع والمبني على التفريق والتمييز الطائفي وهم يتعمدون ذلك ، ولكننا لا نستغرب من هذه الازدواجية في المعايير من عناصر صدامية وتكفيرية ومرترقة ومنافقة والتي طالما عاشت منعمة ومنفعة وفي أمان على عهد الطاغية صدام ، وتستعمل اليوم نفس أساليب الكذب والتضليل في ممارسات القمع والإبادة الجماعية ضد الشيعة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

والأكراد والتي كانت تستعملها وتروج لها في ذلك الوقت ،
ولكي لا نبتعد عن صلب الموضوع فنقول :-

هل تمتلك الفدرالية كنظام في (الوسط والجنوب)
خطة استراتيجية شاملة لحماية الشيعة في عموم العراق كما
في الموصل وكركوك وصلاح الدين وديالى وبغداد وبعض
المدن العراقية التي تسكنها الشيعة والمطالبة بحقوقهم ؟ أم
يكفي أن نعتذر لهم ونشكر منهم لأجل ما قدموه من دعم
وخطورة في الاستفتاء والانتخاب الذي يفصلهم عن أبناء
جلدتهم في باقي العراق ولا ندري ماذا سيحصل لهم !!!
كما سمعنا من بعض السياسيين الشيعة شكره واعتذاره
لهؤلاء الشيعة القاطنين في محافظات الغالبية فيها من أبناء
السنة ، وهل تستجيب باقي الأقاليم للمطالب الوطنية
الشيعة في إطار الدستور ؟ أم يبقى الدستور شكلياً كما هو
شأن مقررات الأمم المتحدة لتكون مواد العمل به انتقائية
بحسب المصالح الخاصة ؟ !!! ، ثم كيف يُعقل أن نجعل
الخصم القاتل في تلك الأقاليم هو الحكم لأبنائنا ونقول لهم
هذا شأن داخلي في إقليمكم ؟ !!! ، ثم هل بالإمكان معالجة
ملف المهجرين الشيعة وإرجاعهم إلى أوطانهم معززين
مكرمين محبين أم سنبنني لهم مستوطنات في الوسط والجنوب

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ليزداد ويتضاعف حينئذٍ التهجير وتحت ذرائع شتى كما هو شأن الفلسطينيين؟! ، أم أننا نقبل بسياسة تغيير خارطة العراق ديموغرافياً لجعل شمال العراق خالصاً للأكراد ، والمثلث السنّي وما يتبعها خالصاً للسنة ، والوسط والجنوب خالصاً للشيعية ، وبغداد تصبح قاعدة للصراع والبقاء فيها للأقوى؟! ، وهذا هو التقسيم بعينه الذي يرفضه الإسلام ويسعى الاحتلال لفضه ولو بالقوة على المدى المنظور أو غير المنظور ضمن خارطة شرق أوسط جديد .

وهذه التساؤلات يستطيع أن يجيب عنها كل عراقي من خلال معاشته ومشاهدته للواقع العراقي وكثرة الوعود الكاذبة فيه من قبل أحزاب السلطة ، ولا توجد أي ضمانات واقعية يمكن طرحها والاعتماد عليها وذلك لتسلط الاحتلال على منافذ صنع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي ، وتردي الأوضاع الأمنية في عموم العراق ، ولذا فالحكومة واقعة بين خيارين إما أن توصف بكونها قاصرة لما ذكرنا أو مقصرة وكلاهما يعجزان عن إعطاء ضمانات حقيقية للشعب العراقي .

فإذا حصل الأمر بهذا الشكل أو يحتمل حدوثه احتمالاً عقلائياً معتداً به ولو بصورة أقل حدية مما هو مذكور فإنه

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

سيكون كفيلاً لأن يقلب الحكم الأولي الذي فرضناه وهو الجواز إلى الحرمة ، لحاكمية العناوين الثانوية على الأولية ، وتبعاً لذلك يكون العمل والدعوة إلى النظام الفدرالي محرماً وباطلاً .

ولو لم يكن الأمر بهذه الخطورة ، فإن التصرف بالبلاد وموارده مما لا يصار إلى غير أهله وحينئذٍ لابد من الرجوع إلى المرجعية الدينية في النجف الأشرف لحسم الخلاف والقطع به صريحاً إما بالجواز وإما بعدمه لأن المورد يرجع فيه إلى الفقيه وليس إلى الشعب ، لتتضح صورة العاملين تحت غطاء شرعي ومن لا يعمل ، حتى تكون خطوط عمل العاملين واضحة ومفروزة عن الآخرين وكما هو مشهور عن كاشف الغطاء (ره) وهو أحد الشواهد ، انه نصب صريحاً " فتح علي شاه " سلطاناً على إيران وأعطاه الإجازة في تولية هذا المنصب ، لأنه كما هو معلوم لا يكون في هذا المنصب في عصر الغيبة إلا فقيه أو وكيله الخاص ممن يسترشد برأي الفقيه ، أو غاصب معتدي ، ولكي تكون التصرفات شرعية للمتصددين لحكم العراق لا بد من تحصيل إجازة المرجعية الدينية وعدم القطع بالقضايا العراقية المصيرية ما لم يعلم

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

صراحةً تأييد المرجعية لذلك بخط يدها ، وليس هناك اليوم أخطر من موضوع (الفدرالية) والتصرفات المالية .
ثم أننا جميعاً تضررنا وعانينا من ظلم صدام وزبانيته العبيد بالقهر والمطاردة والحبس والاضطهاد والإعدام والى الآن المعاناة مستمرة وقاسية ، فقد استشهد والدي آية الله المجاهد السيد كمال الدين المقدس الغريفي (قدست نفسه الزكية) بتاريخ ١١ \ ٧ \ ٢٠٠٥ م على أيدي التكفيريين والصداميين قاتلهم الله تعالى ، وقد أصابنا لذلك وغيره من المظالم والانتهاكات واغتصاب الحقوق المستمرة ما لا يخفى على أبناء شعبنا فضلاً عن دور الأحزاب السيئ والظالم وكذا المسؤولين في الدولة وحتى الأمريكان ، وما حدث مؤخراً في (٦ \ ٩ \ ٢٠٠٦ م) من العمل الإرهابي السافر الذي قامت به قوى الاحتلال (الأمريكان) وبصحبة الشرطة العراقية باقتحامهم منزل ومكتب الشهيد المقدس الغريفي (قدس سره) في الساعة الخامسة بعد منتصف ليل الأربعاء وقد أحدثوا الرعب وخلقوا الفوضى الهمجية وسرقوا الممتلكات الشخصية والأمانات المودعة عندهم والأجهزة الكهربائية من الحاسبات وأجهزة التصوير وغيرها ، واشد من هذا اعتقلوا أولاد السيد الشهيد الثلاثة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

المتواجدين في المنزل مع حراسهم في القاعدة الأمريكية ، بلا
ذنب ولا سبب ، فأين الحكومة من هذه الانتهاكات ؟!!! ،
وأين السيادة الوطنية التي يتحدث عنها السياسيون
والأحزاب ؟!!! ، ومن سيحاكم الأمريكان ؟!!! ، ومتى
تنتهي هذه المأساة والمهازل التي ابتلي بها الكثير من أبناء
الشعب العراقي ، علماً أن المتحدث الرسمي لرئيس الوزراء
الدكتور علي الدباغ يصرح للعالم عبر القنوات الفضائية
بأنه تم توقيع القرار المتفق عليه بين الحكومة والأمريكان في
تاريخ ١١\٩\٢٠٠٦ م يقضي بعدم التحرك الأمريكي
للمداهمات والعمليات العسكرية إلا بعلم الحكومة والتنسيق
معها ، والهجوم الإرهابي الأمريكي مع الشرطة العراقية
حدث على منزل السيد الشهيد ومكتبه في تاريخ ٦\٩\٢٠٠٦
م ، فكيف نفسّر هذا التوقيت وهذا الإجرام والظلم
الذي وقع على هذه الأسرة في أيام حكم الطاغية صدام
وبعد سقوطه ؟! ، ومن له المصلحة في التحرش والاعتداء
والإيذاء لهذه الأسرة ؟! ، وهل هناك عاقل وشريف
ومنصف ووطني وغيور يرضى باستمرار الانتهاك لحرمة هذه
الأسرة من سلالة رسول الله (ﷺ) وأهل بيته الأطهار
العلماء وسادة بغداد ومرجعيتها ؟!!! ، الذين طالما وقفوا

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

مجاهدين بوجه الطاغية صدام وزبائنه ومعارضين لنظامه في الداخل ، كما هي وقفته المشهودة بعد سقوط النظام بجدٍ وصدق وأمانة لإنجاح العملية السياسية في العراق وبلا مقابل متابعاً للمصلحة الوطنية وأوامر المرجعية الدينية في النجف الأشرف ، ولكن هل العملية السياسية المتوقفة أو المتأرجحة لا تنجح إلا باضطهاد هذه الأسرة العلمية الوطنية المستقلة ؟!!!، ومظلوميتها جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن معانات هذا الشعب الجريح ولكن إلى متى ؟!!! .

إذن كلنا نبحث عن الخلاص والمخرج الصحيح والسليم مما نعانيه من الظلم وعدم الأمان وفقدان المصداقية ، الذي لا يشعر به ولا يتحسسه إلا المظلوم والجريح والغيور على وطنه وأبناء شعبه في عموم العراق ، ولكن مع هذه الآلام والأوجاع هل الإنجرار والتأييد لتأسيس أقاليم فدرالية لأسباب عاطفية كما هي رغبة بعض العوام أو الساسة أو نتيجة مؤثرات خارجية تكون مسوغاً شرعياً وعقلائياً لقبول هذا العمل بعدما أوضحنا بعض الجوانب السلبية والتي سنناقش بعضها الآخر فيما يأتي ؟ ! .

ثم إن البلد الواحد وفي مثل هذه الظروف العصبية والأليمة والتدخلات الخارجية من المحتلين وغيرهم حريٌّ بأن

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

يجمع المكونات العراقية بتنوعهم برباط الأخوة الوطنية التي تلغي الفوارق والعصبيات تحت حكومة موحدة عادلة وقوية قادرة على دحر الإرهاب ، ونظام واحد يستطيع إدارة جميع البلاد ، ودستور أصيل يحفظ الحقوق للجميع .

ويتضح من خلال ما بيناه إن الفدرالية في وضعنا الراهن لا تحمي الجميع ، وليست بعلاج للتوترات والأزمات والاختناقات مادام الخلل موجوداً وبقياً في الإنسان التكفيري والصدامي والانتهازي النفعي والعملاء المرتزقة التابعين لإرادة المحتل ، ومن يؤمن بأن التنوع في الشعب العراقي سبباً راجحاً لصنع الفدرالية فإنه يقع في الخطأ من جهة المنظور الديني والوطني لأنهما أقوى عنصرين في ربط وتقوية أو اصر الشعب الرافضة لتقنين عمليات الفصل والعزلة بين أبناء الشعب الواحد ولو بنحو تدريجي ، بل التنوع والتداخل بين أبناء الشعب الواحد في جميع مناطق العراق يقوي من وحدة العراقيين بنسبة عالية كما هو حاصل قبل الاحتلال ، بينما الفصل يضعف من هذه الوحدة ويقلل نسبة التلاحم بينهم ، ثم إن المكون الواحد داخل الشعب لا ينحصر في بقعة جغرافية واحدة حتى يمكن أن تتزايد نسبة المنفعة بالفدرالية ولكن أبناء المكون الواحد ينتشرون في عموم العراق فإذا

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

حصل الانعزال في مساحة جغرافية محددة وأعلنوا إقليمياً لهم فسوف تنفصل هذه الأسر عن بعضها البعض ، وتتضاعف نسبة التهجير القسري كما ذكرنا أكثر مما عليه الآن والتي وصلت بحسب إحصائية وزارة الهجرة والمهجرين إلى أكثر من خمسة وثلاثين ألف عائلة ولا يزال التهجير القسري مستمراً مع عجز الحكومة العراقية لإيجاد مخرج ينقذ هذا التشريد الجماعي والذي يعتبر كارثة إنسانية ، كما لا تستطيع الحكومة الحد منه ، ويزداد هذا الضغط على الشعب داخل الأقاليم بدوافع طائفية أو صدامية وتكفيرية أو عنصرية ليكونوا غرباء في أوطانهم ، ولا تستطيع حكومة المركز (في نظامها اللامركزي) مواجهة الموقف مباشرة لأنها ضعيفة دستوراً وقانوناً اتجاه حكومة الإقليم ، ولكنها تبدأ مخاطبات بين الحكومتين والتي لا تضر ولا تنفع ، لأنه ربما تكون حكومة الإقليم تمارس بنفسها إرهاباً ممنهجاً وهو ما يشمل قوياً حدوث مثل هذه الجرائم الممولة والمدعومة حتى من جهات خارجية ناهيك عن دور الاحتلال وتأثيراته من داخل العراق أو من خارجه في ممارسة هذه اللعبة ، وبالتالي تضطر باقي الأقاليم لممارسة نفس هذا الأسلوب كرد فعل ، لتوسع حينئذٍ دائرة التحدي والعناد إلى حروب يكون

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الشعب ضحية هذه السياسات الخاطئة ، فتزداد مأساة العراقيين والامهم .

وعليه ما يحتاجه الشعب العراقي اليوم هو حكومة وطنية
أمنية وعادلة وقوية وشجاعة لشعب واحد وأرض واحدة ،
وقضاء عادل وشجاع ، وأجهزة أمنية صالحة ونزيهة ومستقلة
، وجيش نظامي وطني مستقل ، ويُفترض ونحن نعيش في
العراق ﴿عصر الإرهاب﴾ أن لا تُرفع شعارات غير صالحة
للتطبيق بسبب توقيتها الخاطئ وتُفرض وتُفعل في مرحلة
خطرة وحرجة وهي مرحلة تثبيت النظام والسلطة والتي
تكون الحكومة فيها ضعيفة ، فتوضع هذه الشعارات في غير
موضعها ، ونجني منها ردود أفعال سلبية لاستفحال
الإرهاب ووجود المحتل المتسلط على صنع القرار والمتقلب في
سياساته تبعاً لمصالحه العليا ، فإنّ مثل هذه الممارسات تكون
خلاف الحكمة والمنطق ، كما في استعمال ﴿الديمقراطية﴾
ونحن أمام الإرهاب والانقسام الفاضح والاحتلال ، وتحت
شعار ﴿حرية التعبير عن الرأي﴾ يصرح مسئولون كبار في
الدولة للإعلام بتصريحات التهديد والوعيد والتحريض
والترويج للإرهاب الطائفي أو العنصري اتجاه أبناء البلد ممن
يختلفون معهم في المذهب أو القومية تحت مسميات كاذبة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ويدافعون عن مطالبهم ويحتضنوهم وغير ذلك مما هو معروف ومشهور ومُشاهد للعراقيين ، ويجري مثل هذا أيضا تحت قبة المجلس النيابي بينما دماء مئات الآلاف من العراقيين ومسلسل الدمار والتخريب والتهجير وعدم الاستقرار تذهب ضحية الديمقراطية والتحرير على الإرهاب ، وعندما تقوم الحكومة بعمل اتجاه الإرهابيين للدفاع عن نفسها وعن الشعب وبمرتبة هي أدنى بكثير مما يقوم به الإرهاب فإنّ الدنيا تقوم ولا تقعد خوفاً على الديمقراطية والعراق الدموي الجديد الذي استباحه الإرهاب والاحتلال وعملائه ، إضافة إلى الديمقراطية الهزيلة في محاكمة صدام وزبانيته التي تُدمي القلوب وتُجرأ أتباعه على مواصلة الإرهاب وإثارة الفتنة ومحاكاة الإرهابيين من خلال هذه المحكمة لتعطيهم شحنة ودافعاً وأملاً في تخليصه والانتقام له ، ومفردات الديمقراطية العرجاء على الساحة العراقية كثيرة لا يناسب المقام ذكرها وأما استعمال ﴿الشفافية﴾ فإنه يوجد تحت قبة المجلس النيابي والحكومة حماة الإرهاب وحاضنيه وجواسيسه والمحرضين عليه ، فكيف نتعامل معهم بشفافية ؟!!! ، وكيف نخطب الشعب بشفافية أمام هذا الزخم الكبير من الإرهابيين ؟!!! ، وماذا فعلت لنا الشفافية ونحن في عصر

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الإرهاب والفساد والاحتلال؟! ، وصار بعض السياسيين من شدة غبائهم وعيشتهم في عالم الأحلام والمثاليات خارج العراق يتباهون وهم داخل العراق أمام حرب ضروس بأنهم على شفافية حتى أنهم من شدة شفافتهم قد بانت عوراتهم وصاروا أضحوكة للشعب وملاذا للإرهاب ، وأما تفعيل قانون ﴿استقلال القضاء﴾ وهو ضعيف وأمامه فساد كبير من الرشاوى حتى عرفت إحدى المحاكم والتي سمعنا على لسان وزير الداخلية السابق بأنها تُسمى (بمحكمة الدفاتر العليا) ، كما أن تأجيل المحاكمات وتخفيف العقوبات أو الإفراج بذريعة رعاية حقوق الإنسان وتسليم الارهابيين إلى مُصدرهم من بعض الدول المجاورة مجاملة لهم ودعاية إعلامية إنما هي بجد ذاتها مغالطة كبرى وانتهاك صريح لحقوق الإنسان ومخالفة لكل القوانين السماوية والوضعية واستخفاف بدماء الشعب وخيانة عظمى ، كما أن تهريب السجناء الإرهابيين في عمليات مشبوهة يكشف عن حجم الخيانة والفساد والتآمر على الشعب ، وفي هذا انعكاس خطير على الأداء الحكومي ، وأما استعمال صيغة ﴿التوافق﴾ فإنها مبنية على مخالفة مبادئ الديمقراطية والاستحقاق الانتخابي حيث تعتمد على المحاصصة والمساومة الطائفية

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

والحزبية لتحصيل مناصب وزارية ومقاعد نيابية لعناصر إرهابية وفسادة وعميلة تستأثر بالعمل الحكومي لمصالح خاصة وليس لصالح السير الحكومي العام من أجل خدمة الشعب وتقدم البلاد ، إضافة لقيامها بعمليات تخريب وسرقة وتجسس وإجهاض لأي عمل حكومي سالك والتي هي أحد أسباب العقم في العمل الحكومي ، وأما المؤتمر التصالحي في القاهرة برعاية الجامعة العربية وما يتبعها من ممارسات إلى يومنا هذا تحت شعار «المصالحة الوطنية» وهي التي يتمناها الجميع وندعو بصدق وإخلاص لنجاحها على أن تكون مقرراتها مشروعة ولا تضعف الأداء الحكومي ولا تمس بكرامة هذا الشعب الجريح اليتيم ، ولا أن تكون مشروطة على حساب دماء العراقيين بالإفراج عن الإرهابيين ، أو تحصيل مناصب لهم ، أو التسامح فيما يتعلق بمحاكمة الطاغية صدام المجرم ، ولكن مع الأسف لم نقطف ثمار عمل المصالحة وذلك باستمرار العمليات الإرهابية وزيادة الضغط على الحكومة والشعب من أجل الرضوخ والاستسلام لمطالب إرهابية ظالمة وقاسية ، ومع كل الذي حصل من تنازلات ومساومات ومؤتمرات لأجل المصالحة لا يوجد ضامن وكفيل حقيقي عن الإرهابيين يؤثر فيهم ويمنعهم من

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ممارسة الإرهاب والفساد ، إذن نحن مع من نتصالح ؟!!! ،
ولمن نساوم ونعطي هذه التنازلات ؟!!! ، ونخشى ونتخوف أن
يكون التعديل والتغيير الوزاري المرتقب سببه أحد بنود
المصالحة وبذريعة دفع وتمرير العملية السياسية بسلام ، وأدنى
من ذلك فإنّ الشعب يرفض تنازلات الحكومة أو دخولها
في مزايدات تحت أي عنوان في حين أن الشعب العراقي يقتل
ويهجّر والبلاد تقسم وتدمر والعملية السياسية تراوح مكانها
وهي في السنة الرابعة من عمرها وآمال العراقيين تتطلع
بشوق ولهفة إلى ذلك اليوم الموعود من النمو الحركي
والنجاح المقبول لهذه العملية ، وبالتالي ستضطر لا سامح
الله لإنجاح هذه العملية على يد المحتلين وفق إرادتهم
ورؤاهم الاستعمارية الشيطانية ، وهذا يعني فشل الحكومة
ووجود خلل كبير في العملية السياسية الوطنية ، وأحد
الأسباب الرئيسية لذلك هو استمرار الإرهاب ووجود المحتل
المتسبب بنقصان السيادة أو انعدامها وفرض إرادتهم الخبيثة
التي لا تخضع لضوابط وقوانين ، فهم يتصرفون بإدارة
البلاد كيفما يشاءون وبلا رادع ، باعتبار أن السيادة المطلقة
لهم ، وهذا ما لمسّه العراقيون بالوجدان الآ النفعيين الذين
يغالطون الواقع ولا يعترفون به لعدم وقوعهم تحت طائلة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

العذاب والظلم والاضطهاد أو يستعملون سياسة التمويه والتضليل خوفاً على مصالحهم ، أضف إلى ذلك انعدام الأخلاق لدى قوات الاحتلال ، وواقع التصرفات الأمريكية في بلادنا يعبر عن نفسه بكل وضوح .

إذن هذه الشعارات المزعومة وغيرها من العناوين البراقة تُفرض على الحكومة في غير وقتها لأننا في عصر الإرهاب والاحتلال فيتم من خلال ذلك اختراق الحكومة والنخر فيها بشكل كبير عن طريق استعمال كل الوسائل ، فتكون كل هذه الممارسات الميدانية في تطبيق هذه الشعارات فاشلة بدليل تزايد الإرهاب وانتشاره ، ثم إنَّ الإرهاب يستفيد من كل هذه المفردات ويتحصن بها لتزداد عملياته الإرهابية بشكل ملفت للنظر رغم سياسة الحوار الحكومي ، وهذا الأمر لا يفسر إلا بشيئين وهما :

إما أنَّ الحكومة تتحاور مع عناصر نفعية أمريكية تستغل خفاء عناصر الإرهاب لتكون واجهة لها وتقوم بأخذ دورها السياسي وتحصل على أهدافها النفعية من الحوار في التغلغل إلى الحكومة لتحسين وتغذية عناصر الإرهاب الطائفي والسياسي ولكنها لا تملك السلطة والسيطرة على إيقاف عمليات الإرهابيين أو أنهم يستثمروا الارهاب لتمير

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

مخططاتهم الخبيثة ، أو أنهم يكذبون ولا يتعاونوا في الواقع مع الحكومة بشأن الإرهاب ، وكل هذه الأمور لا تحقق هدف الحكومة من القضاء على الإرهاب أو التقليل منه إلى مستوى قريب من العدم بل على العكس فإنهما يعملان بجد ومثابرة كحشرة الأرضة لنخر وتهديم كل ما هو عامر أو يسير في ركب العمران ، لأن هؤلاء وفي طليعتهم الإرهابيين الميدانيين القتلة لا يؤمنون بهذه المفاهيم ولديهم أهداف لا يسامون عليها ، ولذا فالحكومة إنما تتحاور معهم كحوار الطرشان لتدفع بذلك أثمان باهضة ومشاق عصيبة يستمكن من خلالها الإرهاب والنفاق ، إذن الحوار والسلام بهذه الصورة يعتبر وهماً وخيلاً ، والسلام الذي يؤمن به عيسى (عليه السلام) كما ينقله الإنجيل لا يعمل به أتباعه و هو ليس بسلام ، والسلام والحوار الذي لا يوضع في موضعه يكون خلاف الحكمة والسلام ، والسلام الذي هو الأصل في الإسلام لا يعني الاستسلام ، وليس هناك أجمل وأفضل من السلام والحوار في منطق الحكمة وحكمة المنطق في الإسلام ، ولا يخفى على العقلاء أنه من موارد تحقيق وتثبيت السلام والحوار هو وجود القوة الرادعة والاستعداد والتهيؤ لردع الأعداء بما يستحقون والدفاع عن الدين والنفس والعرض

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

والمال ، كل بحسب مرتبته وضوابطه الشرعية وينبغي أن لا نخشى في ذلك أحداً إلا الله ، لأنه حتماً لا يرضى الإرهابيون والأمريكيون والمنافقون والنفعيون وكثير غيرهم أن يدافع المظلوم عن نفسه أو يصبح قوياً فكيف إذا صار على كرسي الحكم وهو قوي ويطمح في استرداد جميع حقوقه ، وهذه هي المعاناة الكبرى في تكالب جميع القوى الظالمة على أتباع أهل البيت (عليه السلام) الأمانة على دينهم وشعبهم ، ولكن رغم المعرفة بتلك المظالم والمؤامرات والإرهاب فقد صار الإقدام والإصرار على التسابق والتنافس لتسلم زمام الحكومة والسلطة على قدم وساق ، وان كان هذا يعتبر من الحق الشرعي والقانوني للصلحاء والأكفاء الذين يملكون غطاءً شرعياً ومقدرة وشجاعة وأهلية على إدارة شؤون البلاد والعباد ، وحينئذ يأتي الدور الشرعي والوطني لمحاسبة النفس والتحقيق عن مدى الأهلية لهذه الوظيفة الشرعية الوطنية قبل التلبس بالعمل الحكومي وبعده ، فتتوقف الحكومة وتساءل نفسها بكل صراحة ووضوح ، هل نحن على قدر هذه المسؤولية ؟ هل يمكن أن نكون حكومة قوية وشجاعة تواجه هذه القوى الشريرة ولا تخشى أهل القيل والقال ؟ أم نحن عاجزون عن ذلك ؟ ومن

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الذي يحكم العراق حقيقة الحكومة العراقية أم الأميركيان ؟ وهل نترك الأميركيان يعيشون بأرضنا الفساد ؟ إذن لماذا نحن هنا ؟ وماذا نريد ؟ وماذا نفعل ؟ وهل نترك مصيرنا للفشل خوف التهمة بكذا وكذا ونحن صائرون إليها بكل الأحوال ؟ وهل نجعل عنواني الصبر والحكمة غطاءً مستمراً للدفاع عن عجزنا لعدم التمكن من تحديد سقف زمني معلوم لنهاية مأساة العراقيين من الإرهاب والاحتلال والكثير من المطالب ؟ إذن علينا أن نحدد الموقف ونرسم خارطة عملنا الإسلامي ، وان نسير باتجاه الهدف وفق متطلبات المرحلة بضوابطها الشرعية ، وان نمتلك القوة والشجاعة والجرأة والإقدام في ترسيخ دعائم الحكومة الصالحة والعادلة والواعية والوطنية الموحدة على الأرض العراقية الواحدة ، وأن تكون لنا كلمة مؤثرة وقوية وجدية في تحديد مسؤوليات قوى الاحتلال وفق طلبات الحكومة والشعب ورغبتها المشروعة وليس العكس ، إضافة إلى تحديد السقف الزمني لرحيل هذه القوات التي تمثل قمة الهرم للعمل الإرهابي المنظم داخل العراق وخارجه ، وإلا سنجنني جميعاً ما لا يُحمد عقباه إذا فقد الشعب ثقته الكاملة بالحكومة إن لم يكن قد فقدتها فعلاً الآن ، وعليه لابد من تدارك الوضع ولملمة الشمل وإعادة صياغة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

البناء من جديد بما يحقق طموح هذا الشعب المسكين الذي يجب أن تُرعى له الحقوق وتُجمع فيه المكونات الوطنية الدينية المختلفة والمتخالفة والقوميات والأقليات برباط مقدّس وهو ﴿الوطن﴾ وتحارب بؤر الإرهاب وحاضنيه ومروجيه أينما حل ، وتمنع الفساد بكل أشكاله داخل الدولة وخارجها ، وهذه الحكومة الفعلية التي تحكم جميع العراق حكماً موحداً تكون أقوى وأفضل وأهيب وأقرب إلى الواقع الشرعي من حكومة الأقاليم والتي تكون فيها حكومة المركز(العاصمة) صورية ، وعليه ينبغي أن تتمتع بالوعي وبعد النظر والقوة والشجاعة والصبر الحكيم ولا تخاف في الله لومة لائم ولا نفرط بأبناء شعبنا ووحدة أرضنا حتى نسط حاكميتنا العادلة على جميع ارض العراق ولا نفسح المجال للصداميين والتكفيريين والعنصريين والنفعيين من العبث والإفساد بأرض العراق والسيطرة على أجزاء منه مستغلين القانون والدستور تحت عنوان الفدرالية ، ونكون بعد ذلك قد مكناهم وجنينا على أنفسنا ، كالذي أولد سبب شقائه وفنائه.

ولا يخفى على أحد أن ما يتأثر بالنظام الفدرالي أيضا هو مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) والسيدتين حكيمة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الخريفي

ونرجس (عليه السلام) ومقام الإمام الحجة بن الحسن (عليه السلام) في سامراء ، وكذا مرقد السيد الجليل (سيد محمد بن الإمام الهادي) (عليه السلام) والمعروف عنه بسبع الدجيل في منطقة بلد ، وما تمتاز هذه الأضرحة من تعظيم وتقديس ورموز طاهرة عند المسلمين وخصوصاً عند أتباع أهل البيت (عليهم السلام) باعتبار العسكريين (عليهم السلام) والإمام المهدي (عليه السلام) أئمة معصومين عندهم يمثلون تسلسل الأئمة - العاشر والحادي عشر والثاني عشر - فنقول حينئذ :

لمن سيخضع أمر هذه الأضرحة المقدسة ؟ ، ولأي إقليم يتبع ؟ ، وهل نتبرع به إلى الآخرين بمقتضى حاكميتهم للإقليم الذي تكون الأضرحة الطاهرة ضمن حدود جغرافيته ؟ ، ثم نتسامح ليقوم الإرهابيون بجعلها مرتعاً لهم ويستفيدوا من خيراتها ثم يفجروها وقت ما يشاءون بإسلوب بعيد عن الإنسانية والتحضر والأخلاق والتي هي تعبير واضح عن مسلكية المجرمين القتلة الذين يحاربون أولياء الله تعالى وأئمة المسلمين في حياتهم ويحرقون ويفجرون قبورهم المقدسة بعد استشهادهم كما فعل المتوكل العباسي الناصبي وصدام المجرم وأزلامه والتكفيريون ، وهكذا هم الأحفاد والأتباع اليوم يمارسون نفس الدور في محاربة أتباع أهل البيت (عليهم السلام)

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ويستعملون معهم سياسة الإقصاء ومصادرة الحقوق والقتل والتهجير ألقسري ، أم تكون هذه المراقدة المقدسة موضع نزاع يثير دائما التوتر ويزيد من الاحتقان ؟ ، أم انه يخضع إلى وزارة الأوقاف الموحدة ؟ أو الوقف الشيعي ؟ بحيث يمكن أن يأخذ طابعه الديني الصحيح في الإدارة والحماية والأذان والصلاة وحماية الزائرين له ضمن حكومة وطنية قوية موحدة .

وما يثير العجب والسخرية اليوم هو صيرورة أحد مراقدة الأئمة الأطهار (عليه السلام) مديوناً بملايين الدولارات الأمريكية ، فأين إذن واردات الإمام (عليه السلام) وأوقافه ؟ !!! ، بل أين دور الأوقاف والتي خزيتها تزيد على ميزانية دولة ؟ !!! .
ولكي لا أطيل عليكم أيها الأحبة فسوف أختتم كلامي بهذه الخاتمة .

الخاتمة

إن مُحصّل ما ذكرناه هو :

أنا في المرحلة الأولى : جعلنا النظام الاتحادي الفدرالي بحسب الحكم الأولي وعلى نحو التنزيل الجدلي والفرضي هو الجواز والحليّة بالشكل العام ولكن لما كانت العناوين الثانوية متوافرة ومتراكمة لاعتقاد الخطر والضرر البالغين والثابتين بالحس والمشاهدة كما هو واضح ولا أقل من منح وتمكين الإرهاب لأرض وقاعدة وحصانة يستغلونها للغزو والإفساد ، وهذا المنح والعطاء محرم بأقل مراتبه ، ولذا فإن هذه العناوين الثانوية كفيلة لئن تقلب الحكم الأولي بالجواز إلى الحكم الثانوي وهو الحرمة .

وأما المرحلة الثانية : فإن النظام الاتحادي الفدرالي مبني على الاتساع وليس التقسيم بناءً على ما هو ثابت في السيرة العقلائية والمشرعية كما أوضحنا ذلك ، والتعدي من الاتساع إلى التضييق والتقسيم خلاف الأصل فيحتاج إلى دليل ، كما أن المصلحة العليا تقتضي بالبقاء على الأصل إضافة إلى إن هذا النظام الثابت بأدلة لينة فينبغي أن يقتصر

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

فيه على القدر المتيقن وهو حالة التوسع وخلاف هذا يحتاج إلى دليل كما بينا ، وأكثر من هذا أن الفدرالية كنظام يمنح الإرهابيين والصداميين والعلمانيين وعملاء المحتل من استلام زمام الحكم في أقاليمهم وتحت أي ظروف كانت ، آنية أو مستقبلية ، ويتسترون تحت أي غطاء إذا اقتضت الضرورة ذلك فيكون هذا النظام مخالفا لخطوط حاكمية الإسلام الصحيح على الساحة العالمية لأنه يمكن أعداء الإسلام من الحكم على الأرض وهو محرّم يقيناً ، كما أنه يتسامح ويفرط بحقوق الشيعة وهم الأكثرية في عموم العراق ، وهذا ظلمٌ و ضد مصلحة الإسلام والمسلمين وعموم الشعب .

وأما المرحلة الثالثة : أنه لما ثبت لدينا يقيناً حرمة وبطلان العمل بالنظام الفدرالي المطروح بصياغته الجديدة في العراق ، فإننا نشك في بقاء هذا الحكم نتيجة لاحتمال وجود عامل خارجي أدى إلى ارتفاعه من جهة دعوى صلاحية هذا النظام الآن بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها وكونه علاجاً ناجعاً لحل الأزمات بحسب المدعى ، ليقلب الحكم بحسب الضرورة من الحرمة إلى الحلية وهذا محل شك ، وعليه فالأصل يقتضي العمل بموجب اليقين

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

السابق بمعنى عند الشك بما هو لاحق فإننا نستصحب اليقين السابق في الحكم وهو الحرمة والبطلان .

وأما المرحلة الرابعة : فإنه إذا استطاع الطرف الآخر إثبات عكس ما ثبت لدينا من حرمة وبطالان هذا النظام ، (وإثبات العكس احتمال في غاية الضعف) ، فإنه سيواجه قضية التصرف بالبلاد والتي منها الفدرالية والتقسيم الجغرافي والأموال العامة وهذا التصرف بطبيعة الحال يحتاج إلى غطاء شرعي صريح من المرجعية الدينية في النجف الاشرف بمقتضى ولاية الفقيه على تلك الأمور ، وهذه الولاية كما بيّناها في كتابنا (نقض الحكم الولائي) هي ولاية اتساعية تدريجية تتسع تدريجياً بمقتضى الحاجة الضرورية لها ولا تصل إلى مرتبة الولاية الكاملة التي هي لله سبحانه وللرسول (ﷺ) والأئمة (عليهم السلام) ، والولاية العامة للفقهاء هي محض ادعاء ومجاز لأن العموم فيها ناقص بمراتب عظيمة ولا يمكن تدارك ذلك النقص والوصول إلى المرتبة العامة والكاملة حتى باستكمال مراحل الإتساع والتدرج ، فالخلاف عند الفقهاء في مبانيهم الفقهية بين الولاية الخاصة والعامة هو لفظي ، لأنهم في مقام التطبيق والعمل والحاكمية لا يفرقون بينهما ، حيث لا يبقى الفقيه مكتوف اليد اتجاه المستجدات

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

من المسائل وتحديد أحكام الموضوعات ، وإيجاد حلول ومخارج فقيهه لمعالجة الحوادث والأزمات ، ولا يعطل أو يعلق الفقيه تطبيق الأحكام والحدود في مرحلة بسط اليد (الحاكمية) إلى ظهور الأمام (عج) لأنّ هذا يعدّ من القصور أو التقصير وحاشا فقهاؤنا الذين تستجمع فيهم الشرائط أن يصلوا إلى هذه المرحلة مع قدرتهم على التطبيق والتنفيذ ، لما عرف عن الجميع بالتقوى والصلاح ، فتأملوا هذا بشكل منصف.

وندعو الله سبحانه وتعالى دائماً للخلاص من الصداميين والتكفيريين وقوى الاحتلال فإنهم ثالوث الشر ورموز الإرهاب في العراق والعالم ، ونبتهل إلى ألعلي القدير أن يحفظ العراق ووحدته أرضاً وشعباً ، وينعم عليه بالسلام والأمان والازدهار وحكومة وطنية عادلة وقوية وشجاعة آمين رب العالمين ، وصلي اللهم على سيدنا محمد الأكرم وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجين .

أبو الحسن

حميد المقدّس الغريفي

النجف الأشرف

١- جمادى الآخرة- ١٤٢٧ هجري

ملحق رقم (١)

بيان حول كركوك تحت عنوان :

ولكي لا تضيع كركوك

قال تعالى : ﴿فَتَقَبَّوْا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(١)

في دراسة موضوعية شاملة للوضع العراقي وتداعياته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ... وفي خضم تجاذبات الكتل السياسية في محاور عدة كان وما يزال أبرزها هو موضوع الفدرالية كنظام مطروح على الساحة العراقية بالرغم من كونه ثبت في الدستور، وقد تعرضت له في بحث مختصر تحت عنوان (الفدرالية من منظور فقهي) طرحت فيه رأياً فقهياً صريحاً وفق ما ثبت لدينا من دليل ، ولذا ينبغي مراجعة هذا البحث والإطلاع على تفاصيله ، وليس بخاف على أحد إن الكثير من النتائج التي توصلنا إليها في حساباتنا قد حصلت في ظرف أقل من سنة بسبب تداعيات الدعوة إلى تطبيق هذا النظام الفدرالي في عموم العراق وتخوف

١- ق/٣٦.

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الشعب من آثاره السلبية على الوضع العراقي العام وخصوصاً أنه طُبّق في شمال العراق تطبيقاً قومياً وطائفيّاً انفصالياً في واقعه كما سيأتي الحديث عنه ، وهذه الحسابات والنتائج لم تستند على أسس وهمية أو تكهنات غيبية بل اعتمدت على مقدمات حاصلة وموجودة على الساحة العراقية ولها واقع محسوس ، ولذا كانت النتيجة واضحة لا غبار عليها ، ولا زالت الأحداث تتفاعل في عموم محافظات العراق ليتمخض عنها مقترحاً للسيناتور جوزيف بايدن عضو الكونغرس الأمريكي يكشف فيه عن النوايا المبيتة للعراق ومضمون اقتراحه الذي يطلب تحصيل موافقة الكونغرس عليه من أجل حلّ مشاكل العراق ، والحلُّ برأيه هو : أن يُقسّم العراق إلى ثلاث دول في الشمال والوسط والجنوب ، وللأسف لاقى هذا المقترح استحساناً صريحاً وترحيباً من قبل الأخوة الأكراد الحاكمين في شمال العراق وعلى لسان الرئيسين الكرديين جلال الطالباني و مسعود البارزاني وباقي أعضاء حكومة شمال العراق لكون هذا الرأي يتوافق مع طموحات الأكراد بحسب قولهم ، وصار طرف آخر يستخدم التأويل في كلام (بايدن) الصريح ليقول : أن المراد من مقترحه هو الفدرالية الموجودة في دستورنا العراقي وليس

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

التقسيم الذي نرفضه ، وهذا التأويل يُخالف فهم رئيس الوزراء نوري المالكي وكثير من السياسيين العراقيين الذين أدانوا صريحاً مقترح السيناتور الداعي للتقسيم ، وكأن هذا التأويل يُريد أن يُحسن الصورة ويُبعد شبح التهمة وخطورة الموقف بأن مطلب الفدرالية في العراق يُمكن أن يقع ضمن هذا المخطط الآني أو المستقبلي لتقسيم العراق لا سامح الله ، وطرف ثالث يرى أن الفرصة غير مناسبة لإقامة هذا النظام الفدرالي ونحن في ظل الاحتلال ولا نملك سيادة تؤهلنا للحفاظ على وحدة العراق واستقراره ، وطرف رابع يرى أن الفدرالية العراقية وفق النموذج المُطبَّق في شمال العراق هو التقسيم بعينه ، ولذا يجب تحديد المفهوم الصحيح والمناسب وضبط معالمة وحدوده وآليات العمل به وفق ضوابط رصينة وثابتة لا تخلُّ بوحدة العراق في أرضه وشعبه وسياساته الداخلية والخارجية واقتصاده وطرف خامس رفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً لأسباب كثيرة وعرض بدله توسيع صلاحيات مجالس المحافظات بما لا يؤثر على وحدة السياسة مع المركز العاصمة ، ومع ذلك فإنَّ الموجود في الدستور والمطروح على الساحة العراقية وتطبيقات الأكراد له في شمال العراق ليس نظاماً فدرالياً

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وإنما هو نظام كنفدرالي أقرب ما يكون إلى الدولة المستقلة إن لم تكن هي فعلاً دولة مستقلة لها أرضها وشعبها ومصالحها وسياستها الداخلية والخارجية على حد تعبيراتهم ولكنها ترتبط بالمركز العاصمة فقط مؤقتاً وبخيط رفيع فيما يجلب لها مصالحها الخاصة ويحقق أهدافها الاستراتيجية كما هو واقع ، فيكون أن الأخوة الأكراد يطمحون في استكمال مطالبهم وتحقيق كامل إرادتهم من خلال الحكومة العراقية ويستغلون الظروف العصيبة التي يمرُّ بها العراق للضغط على الحكومة من أجل تحقيق دولة كردستان الكبرى التي توفر لهم دولة مستقلة ومنفصلة قابلة للحياة بضم كركوك النفط إليهم وجزء من محافظة الموصل وجزء من محافظة ديالى ، وجزء من محافظة الكوت وصلاح الدين.... إلخ على نحو تدريجي وبهذا تصبح أرض كردستان تُمثّل على الخارطة العراقية ما يُقارب نصف العراق وبتقادم الزمن وتغير هذا الجيل يحصل التطبيع على دولة كردستان المستقلة المنفصلة شأنها شأن الكثير من الدول المتولدة بهذه الطريقة ، ولكننا نقول : إن التعاون لإنجاح هذا المشروع المتكامل الخطير أو التسهيل لضم كركوك إلى الأخوة الأكراد تحت أي ذريعة يكون خارجاً عن إرادة الشعب العراقي ومنافياً لمصلحة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الوطن ، لأن العراق وذرات ترابه غير خاضعة للبيع والشراء والمساومة بين السياسيين في تحالفاتهم ومصالحهم الفتوية أو الرضوخ للضغوط الخارجية أو الداخلية ، وتتمنى أن يكون الجميع فوق مستوى الشبهات ، وأما ما يُمكن أن يتذرع به السياسي هو أن قضية كركوك تبحث دستورياً وهي خاضعة للمادة (١٤٠) المثبتة في الدستور وعلى هذا الأساس يتم التصويت عليها ، ولكن هذه ذريعة غير مستوفية لشروطها وليست منسجمة مع واقع كركوك ولا تخدم مصالحها الحقيقية ، ولما كانت المادة الدستورية ليست نصاً قرآنياً يجب التعبد به ، والجميع يعلم أن الدستور إنما تم التصويت عليه بنحو إجمالي وليس بنحو تفصيلي والضرورة دعت لذلك لدعم العملية السياسية وتذليل العقبات أمامها من أجل أن لا يختطفها الاحتلال والإرهاب ومن أجل إخراج المحتل وليس إبقاءه تحت أي ذريعة ، ومع ذلك فإن النزاع والصراع بين الأكراد والتركمان والعرب وباقي الأقليات مع تدخل دولة تركيا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا النزاع حول هوية كركوك ومشروع انضمامها إلى إقليم كردستان العراق وما يلزم عن ذلك من تحديد التعداد السكاني لأهالي كركوك ومعرفة هويتهم والسعي للتغيير الديموغرافي للسكان

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وما تقوم به جميع الأطراف المختلفة من تهيأت أسباب ومقدمات هذا العمل مع استغلال هذا الموقف للقيام بعمليات التهجير والتصفية والتفجيرات والتلاعب والتزوير بالحساب والعدد السكاني كما حصلت عمليات التزوير في التصويت السابق أثناء الانتخابات النيابية في مراكز كركوك والمثبت في لجنة المفوضية العليا للانتخابات ، كما ويستغل هذا النزاع أيضاً من قبل الإرهابيين والنفعيين والمحتلين لتحقيق مآرب شيطانية تضر بمصالح كركوك ، لذا ومن أجل درأ المفاسد العظمى التي تطل جميع العراقيين وخصوصاً أبناء محافظة كركوك العراق الذين هم أباؤنا وأبنائنا واخواننا وشركاؤنا في الوطن بلا تمييز بين طوائفهم ومذاهبهم وقومياتهم وبما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا التي لا تدرك واقعاً أو تنال بالتصويت على قضية كركوك كما هو مخطط لها ، لأن نتائج التصويت مهما كانت نزيهة ولو على النحو الجدلي لا تكون سبباً لحل النزاع والخصومة بل قد تكون سبباً لتعقيدها ، ولو كان التصويت هو الحل لما حصل نزاع وخصومة حول مواد كثيرة من الدستور أو حول سير العملية السياسية وهيكلية الحكومة مع أنه قد تم التصويت عليها فتأمل ، وكذلك تأجيل انتخابات المجالس المحلية في

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

كركوك إلى وقت آخر لغرض استكمال بعض الإجراءات الشورية العامة والخاصة أو التهرب من هذه العقدة والدخول في التسوية والمماثلة أو لأجل عقد مساومات وصفقات بين القوى السياسية فإن جميع ذلك لا يُشكّل حلاً دستورياً ولا وطنياً، بل هو مما يُفرّع على الأزمات فتدبر، هذا وبسبب تأخير معالجة المادة الدستورية (١٤٠) أو الغاؤها فقد تداخلت الأمور في طرح تطبيق المادة (١٤٠) و تزامنها مع وقت انتخابات المجالس المحلية في عموم العراق، ولذا اقترح السياسيون عدة معالجات لقضية كركوك منها:

أولاً: تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور وبالنتيجة يتم التصويت على انضمام كركوك لإقليم كردستان وهو مطلب كردي، والنتيجة في هذا الأمر معلومة ومحسومة مسبقاً لصالح الأخوة الأكراد وبأيّ طريق كان.

ثانياً: أن تخضع كركوك لإقليم خاص بها يضم جميع القوميات والأديان، وهذا ضربٌ من الجنون، حيث ستصبح كركوك ملعباً مفتوحاً لتفجير طاقات كل القوى وأرباب المصالح وبالتالي سيخسر العراق وسيخسر أبناء كركوك محافظتهم.

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ثالثاً : تُقسّم كركوك إدارياً وفق محاصصة لكل المكونات القومية وبإدارة مجلس المحافظة وبنسب يتوافقون عليها بحيث تصبح كركوك عبارة عن ممالك وولايات صغيرة أي كنفدراليات داخل كنفدرالية وما أدراك ماهي ؟ نار حامية . وهذه أطروحات غير صائبة بل هي قنابل موقوتة تستهدف العراق بكركوك وأبنائها ، ويغفل السياسيون عن كون كركوك محافظة يشترك فيها جميع العراقيين كما هو حال باقي المحافظات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ولذا ينبغي أن تخضع محافظة كركوك فيما هو الرأي الراجح إلى العاصمة لتوحيد أبنائها ودرأ الخطر عنها ، ويتم تعديل المادة الدستورية (١٤٠) فيها أو إلغاؤها أو تفسيرها بما ينسجم وواقع مرجعيتها إلى العاصمة ويكون إلغاؤها أفضل من ترقيعها ، وتكون نسب أعضاء مجالس المحافظة متساوية بين القوميات الثلاث أو بما يمنع طغيان وتسلط أحدهما على الآخر مع مراعاة حقوق الأقليات ويكون الجميع على المحك الوطني الذي يستكشف النوايا الحقيقية للجميع، ويكون هذا الموقف الخلافي محفزاً للجميع لكي لا يتركوا المواد الدستورية المتنازع عليها بلا حلول سليمة ولكي لا تكون مبرراً ومسوغاً وذريعة لظهور المستبدين الديكتاتوريين في

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

المستقبل فينسفوا الدستور جملة وتفصيلا ، هذا وأن من كتب الدستور ليس بمعصوم كما أن الدستور لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً ولا يحمي نفسه وإنما الشعب هو من يحمي الدستور إذا توفرت لديه القناعة الكاملة فيه والتي تحصل بموافقة مواده وبنوده لإرادة الشعب الطالبة للعدل والإنصاف ، ولذا قامت لجنة كتابة الدستور بتغيير وإعادة بعض بنود الدستور مراعاةً لمتطلبات الحياة العراقية والتي يجب أن تكون قضية كركوك جزءاً من هذا التغيير . هذا ومن جملة المخاطر أن الأخوة الأكراد وبالرغم من كونهم لم يُعلنوا انفصالهم رسمياً عن العراق ولم تكن الفرصة لهذا الأمر حاصلة لوجود بعض المتعلقات والعوائق الداخلية والخارجية ولتصفية وحل قضية المناطق المختلف عليها جغرافياً والتي يصطلحون عليها الأراضي المتنازع عليها وكأنهم دولة غريبة في مقابل دولة أخرى يتفاوضون فيما بينهم لحل قضايا الأراضي المتنازع عليها ، والأكثر من ذلك أن إقليم كردستان في شمال العراق أسس وزارة خاصة لمتابعة هذا الشأن باسم (وزارة الأراضي المتنازع عليها) ومع كل ذلك أنهم يتصرفون في هذه الأراضي وكأنها تحت سيطرتهم فعلاً من خلال تدخلاتهم وبسط نفوذهم إضافة إلى

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

أنهم أنشأوا عقوداً لاستثمار النفط والغاز وصلَ عددها إلى السبعة عشر عقداً مع شركات عالمية نفطية مشاركة في الإنتاج غالبيتها شركات غير معروفة لتعمل في مناطق كردستان وفي أجزاء خارجة عن حدودهم الجغرافية من أراضي الموصل وديالى وصلاح الدين وكركوك والكوت من دون علم الحكومة العراقية ، وفي هذه التصرفات والتجاوزات والمطالبات التي لا تنتهي ينكشف للجميع أبعاد الخطر الشامل على مصالح الشعب العراقي عموماً ولمنافاة ذلك للعدالة وللسياسة العراقية التي يجب أن تكون موحدة في إطار المصلحة العليا للوطن ، كما يُعدُّ هذا تلاعباً وتجاوزاً على حقوق الشعب العراقي ، إضافة إلى أن التصرفات الكيفية عموماً من بعض المسؤولين الأكراد وعلى مستوى عالٍ والكاشفة عن عدم مباليتهم بالآخرين وعدم الشعور بالمسؤولية اتجاه الشعب العراقي والأمة العربية والإسلامية عموماً بشأن قضية فلسطين المركزية ومحاربة إسرائيل لشعوب المنطقة والإضرار بها وانتهاك جميع الحقوق الإنسانية والمقدسات... إلخ كما قد حصلَ في موقف الرئيس العراقي جلال الطالباني الكردي القومية وقيامه بمصافحة الإسرائيلي إيهود باراك وزير الحرب الإسرائيلي على هامش مؤتمر

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الاشتراكية الدولية المُنعَد في أثينا (اليونان) عام ٢٠٠٨م نهاية حزيران ، وقد سَبَقَهُ لهذا العمل المُشابه وزير الخارجية العراقي هوشيار زبياري الكردي عندما صافح المسؤول الإسرائيلي في مجلس الأمم المتحدة وكذا حضور السفير العراقي الكردي لدى الأمم المتحدة الاحتفال الصهيوني حول المحرقة اليهودية " الهولوكوست " ، إضافة إلى تجرأ حكومة كردستان بمطالبة الحكومة العراقية بالتوقيع على وثيقة مماثلة لوثيقة اعلان المبادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية في حينها لكون رئيس الوزراء المالكي وقع تلك الوثيقة مع الرئيس الأمريكي بوش لإعلان المساواة والندية بين حكومة الإقليم وحكومة المركز ، وكذلك في حديث صحفي لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني وقوله : لا مانع لدينا أن توجد قنصلية لإسرائيل في كردستان إذا ارتأى العراق أن يفتح سفارة في بغداد . وهذا يعني أنه لا مانع لديه في المبدأ من إقامة هذه العلاقة في جهة استقلاليتها لولا العراق ، وهذا الانفتاح الكردي نحو إسرائيل وبما لا نعلم ما يدور خلف الكواليس وعدم التزامهم بسياسة موحدة مع حكومة المركز وعدم مبالاتهم لإرادة الشعب العراقي وشعوب المنطقة أمرٌ ينبغي على الشعب العراقي أن

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

يُعلن رفضه الصريح لتلك المواقف كما أن على الحكومة الوطنية أن لا تستهين به ولا تجد له ذرائعاً وهمية فهو أخطر من الإرهاب على العراق فكونوا حذرين من التساهل والتسامح والتدرج في العلاقة الذي يؤدي إلى فرض سياسة الاستسلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني مستقبلاً حتى لو كان صورياً ، وهو أمرٌ يخلُّ بشرعية وعدالة ووطنية العاملين على ذلك . إذن المعاملات الكردية وعلاقاتهم والمطالب الكثيرة التي لا تنتهي إلى حدٍ تحتاج إلى نفسٍ وطني شجاع من أجل المصارحة والمكاشفة معهم وبلا حياءٍ أو تردد كما هم يفعلون ذلك من أجل إيقافهم عند حدود معينة لكون بعضها يؤدي إلى التمييز العرقي وتقسيم البلاد والبعض الآخر يدخل في دائرة الفساد والأمر الثالث تدرجهم بتطبيع العلاقة مع إسرائيل... إلخ ، وللأسف أنهم إضافة إلى ذلك أصبحوا يؤسسون لأدبيات دولة الأكراد القومية المستقلة باستعمال ألفاظ ومصطلحات وقوانين تمييزية وعرقية كقولهم مصلحة الشعب الكردي وحقوقه واستثماراته وحدوده الجغرافية وعلاقاته الخارجية ودستوره.... إلخ ومن ثم تأسيسه لوزارة الأراضي المتنازع عليها ل يتم بهذا ممارسة نفس الوضع الذي يعيشه العرب في نزاعهم مع إسرائيل حول

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الأراضي ، في حين أن العراق أرضه واحدة من الشمال إلى الجنوب وليس فيه إلا شعباً واحداً وهو الشعب العراقي الذي يضم بين حدوده كل أطرافه الدينية والمذهبية والقومية ، والاختلاف فيهم لا يمنحهم حق الاستقلال والانفصال ولو سورياً حتى بلفظة الشعب الكردي أو الشعب التركماني أو الشعب العربي لأن هذا يؤسس للتمييز العرقي بين أبناء البلد الواحد الذين تربطهم جميعاً روابط كثيرة مشتركة ومتجذرة ، ودعوى أن هذا السلوك في ظل نظام فدرالي بهذه الصورة يُخلّصنا من الديكتاتورية المستبدة التي عانينا منها على طول الزمن والتي نرفض الرجوع إليها بأي حال من الأحوال هي دعوى واهمة وباطلة ، لأن هذا النظام الفدرالي هو من يؤسس لتقسيم العراق وهو من يؤسس لإيجاد ديكتاتوريات مستبدة على رأس كل إقليم فتتعدد القيادات الحاكمة المستبدة وكلٌّ يحمل حُججَهُ وذرائعه ومبرراته القانونية والدستورية للعمل بالاستبداد الواقعي داخل إقليمه ، ويصبح الشعب العراقي مُشتتاً طائفيًا وقومياً واثنيًا ويبقى مظلوماً ومتفرجاً ويصبر على الألم والاضطهاد والمعاناة قهراً ، وهنا لابد من القول أيضاً : أن الدولة بجميع أجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والجهات المتنفذة فيها إن لم

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

تتدارك الوضع لمعالجة هذه القضايا وحسمها فإنها ستكون وفي ظل هذه السياسات مسؤولة بل ستكون هي من تفسح المجال لخلق أسباب المعاناة والظلم والتشتت والتقسيم لتسامحها في هذه الأمور من دون علاج جذري لها، ومع كل ما قرأتموه وغيره الكثير فإننا نسمع اليوم مراراً وتكراراً القول بأن التجربة الفدرالية الكردية ناجحة في شمال العراق ، ولكن هذا تصور خاطئ لأن مقياس النجاح لا يُضبط من خلال بسط نفوذ بعض الأحزاب على الإقليم وتحقيق بعض مشروعاتهم القومي الذين يُطالبون دائماً باستكمالهم من خلال استكمال مقومات انفصالهم الكلي عن العراق على حساب مصلحة الشعب العراقي والسياسة الوطنية العادلة والأرض والموارد النفطية والمائية التي يجب أن تستوعب جميع البلاد ، وعليه فالنجاح هو ما يجب أن يشمل خيره لجميع العراقيين وليس لقومية أو طائفة محددة وفي أرضٍ منعزلة ، بل هذا دليل فشل ويؤكد ما ذكرناه من بعض سلوكياتهم وخرقاتهم للدستور وانعزالهم ضمن سياسة خاصة ورفضهم لمشاركة باقي العراقيين من العرب والتركمان ... في وظائف حكومية داخل إقليم كردستان وفق نظرة قومية ، وكذا رفضهم للأكراد الفيلية للتمثيل النيابي والتوزيع في حكوماتهم

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وفق نظرة مذهبية لكون (الفيلية) من الأكراد الشيعة ، وفي المقابل يشترك الأخوة الأكراد السنّة مع باقي إخوانهم العراقيين في جميع مؤسسات ودوائر الدولة العراقية وبأرفع المستويات الوظيفية ، وهذا ترسيخ فاضح للبعد القومي والمذهبي ، إضافة إلى إلحاحهم اللا مشروع لضم الكثير من مناطق العراق إلى إقليم كردستان ليكون تحت نفوذهم السلطوي الرسمي وكذلك مواقفهم العملية السلوكية من مجاملة قادة الكيان الصهيوني وإلى الكثير من المفردات السلبية والمؤاخذات الجماهيرية عليهم ، فكيف يأمن ويطمئن العراقيون بما فيهم أهالي كركوك إلى تسليم كركوك إلى الأخوة الأكراد تحت أي ظرف وهم يسرون وفق مخطط أيديولوجي يتنافى مع المصالح العامّة للبلد؟! وهذا جميعه هو دليل فشل لهذه التجربة الفدرالية وليس دليل نجاح فيما يزعمون ، ومن هنا نهيب بالشعب العراقي والحكومة والمجلس النيابي والكتل السياسية الوطنية أن لا يسمحوا بتضييع هوية كركوك العراقية فإنّها ليست كردية ولا تركمانية ولا عربية بل هي عراقية ولكلّ العراقيين وعلى الجميع أن يرفض كلّ المساومات الانتهازية والتحالفات السياسية الهادفة لتطبيع الوضع فيها لمصلحة أيّ قومية فيها لأنّ هذا

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

يُعدّ ظلماً وجُرمًا في حق الشعب العراقي ، ولذا على الدولة العراقية أيضاً أن تمنع حصول أي تغيير ديموغرافي في كركوك طمعاً في فوز الانتخابات القادمة لمجلس المحافظات أو غيرها من أجل كسب ما يطمح إليه الأكراد من تكريد هوية كركوك وضمّها إلى الإقليم ضمن مشروعهم التوسعي القومي ، ولذا نؤكد على ضرورة خلق توازنات توافقية مشروعة بين جميع الأطراف وبآليات مدروسة حكيمة لضمان صيرورة عائدة كركوك إلى جميع العراقيين وتحت إشراف حكومة المركز العاصمة وإدارة مجلس محافظة كركوك المتساوي في نسبة أعضائه بين العرب والأكراد والتركمان ، مُضافاً لما ذكرنا فإنّ مسلكية إقليم شمال العراق وللأسف الشديد أنّهم كلّما شعروا بضيق وخنق استنجدوا بالحكومة العراقية ، وكلّما عاشوا برخاء وهدوء تجدهم منفصلين عن الواقع العراقي ليعيشوا في عالمهم الخاص ، وهذه بوادر لممارسات هي من المؤكد خطيرة ولو في المستقبل . وعلى كل حال فإنّ دعوى أنّ هذا النظام الفدرالي يُوفر لهم الحماية والأمان ويضمن لهم الحقوق ويحقق لهم الخلاص من الديكتاتورية المركزية واستبداد سلطات المركز كما كان على عهد الأنظمة السابقة فهي دعوى وتخوّف لا يعدوا كونه احتمالاً ضعيفاً لم يستند

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

إلى أمر واقعي وخصوصاً وهم في ظل وضع قد حققوا فيه مكاسباً وإنجازاتٍ كثيرة على صعيد الحاكمية والنفوذ والمال منذ تسعينات القرن العشرين وبرعاية الأمم المتحدة وفي ظل نظام البعث الصدامي المقبور ، إضافة إلى أن هذا الاحتمال الضعيف يُقابله احتمال أقوى وهو حصول ديكتاتورية في سلطة الإقليم الفدرالي فنكون قد هربنا من ديكتاتورية النظام المركزي إلى ديكتاتورية النظام الفدرالي في الإقليم ولعدم وجود ضمانات حقيقية تمنع من حصول ذلك ، وخصوصاً فيما لو كانت المناخات غير مكيفة والاستعدادات غير جيدة والحقوق غير متوازنة والنظام غير متكامل والأهلية غير متوفرة ليفرز عن ذلك كله صراع داخل الإقليم بين القوى المتنازعة والمتنافسة على المناصب والمكاسب وبالتالي يتم اللجوء إلى القوة والقهر لرؤية كل طرف منهم أنه هو الأولى والأصلح للقيادة والحكم فترتكب لذلك مفاسد كثيرة وتنتهك حرمانات كبيرة تحت مبررات ومسوغات مصطنعة وباسم القانون وشرعية النظام الدستوري الفدرالي ، وهذا عملٌ وأسلوب استبدادي تسلطي ديكتاتوري فيكون منطقتهم حينئذٍ داخل الأقاليم هو الحكم للأقوى وليس للأفضل . فتكون دعوى الخلاص من الديكتاتورية المركزية دعوى في

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

غير محلها لوجود أساليب متعددة وطرق متنوعة للخلاص من الديكتاتورية تكون مشروعة وهي أسلم وأقرب إلى الواقع من إقامة نظام فدرالي في عموم العراق ، والذي هو في واقعه نظام كنفدرالي وهي تسمية أدق وأصح لإرجاع الأمور إلى مسمياتها الحقيقية ، ثم كيف تتسرب الديكتاتورية إلى نظام حكم ديمقراطي دستوري وهم على قمة هرم السلطة ؟ !!! ، ثم كيف نتخوف من تسلط الديكتاتورية من جديد ونحن في ظل نظام دستوري ديمقراطي ؟! ، إذن لابد من وجود خلل كبير في ديمقراطية العراق والقوى الالاعبة على ساحته ولذا يثار هذا التخوف من عودة السياسة الديكتاتورية ، ثم لو تسلط الديكتاتور في ظل النظام الفدرالي على حكومة المركز الضعيفة واغتصبها تحت أي عنوان أو على أحد الأقاليم فإنه حتماً لا يستأذن ولا يترخص من الشعب في ممارساته الطغيانية ولا يلتزم بمواد الدستور ولا يمنع النظام الفدرالي من ذلك ، وإذا صار الأمر بهذا الحال فإنه سيخلق المشاكل الداخلية والخارجية أو يُحارب وحينئذ لا تسلم الأقاليم من شره حتى لو أعلنت انفصالها أو أغلقت حدودها وكذا الحال فيما بين الأقاليم ونكون قد وقعنا فيما نحذر منه ونخاف ، وحينئذ فالإقليم لا

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

يُحقق مبتغاه فيكون احتمال تسلط الديكتاتور على الحكم ومؤسسات الدولة قائم بنسبة متساوية سواء كان النظام فدرالياً ليحصل التسلط في الإقليم أو المركز العاصمة أو كان نظام الدولة غير الفدرالي وبالتالي لا يكون الإقليم وغيره في حصن حصين لأن نوع النظام الإداري ليس له مدخلية واقعية في منع تسلط الطغاة كما ليس من شأنه جلب الأمن والقوة بل الشعب الواعي والقيادة الوطنية العادلة الأمانة المراعية لشؤون ومصالح الشعب هما من يجلبا ذلك ، إضافة إلى أن النظام الفدرالي يُضيق على الأكثرية في بلدنا فرصة حاكمية جميع العراق بوطنية وعدالة واستقلال وفق قواعد النظام الوضعي الديمقراطي ، كما أنهم يُصبحون مُحاصرين ومهددين بالفتن والصراعات والسقوط داخل إقليمهم فينعكس هذا الضعف أو السقوط على الطائفة أو المذهب أو القومية وهذا من أخطر النتائج التي تُهدد العراق وشعبه ، والحديث في هذا المجال طويل وعميق . وأما ما يدور على لسان بعض السياسيين من استعراض مزايا النظام الفدرالي وتشبيهه بنظام دولة الإمارات العربية المتحدة وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها فهذا غير صحيح للفرق الشاسع بينهما في الظروف وفي طبيعة تأسيس هذا النظام ، لأن هذه

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الأنظمة العالمية الفدرالية إنما بُنيت بالاتساع وتقوية أو اصر بلدانها اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وغير ذلك من الفوائد الكثيرة التي تجنيها من اتحاد هذه الإمارات والولايات والدول ذات السيادة المستقلة والمتجاورة والراغبة بحض إرادتها للإتحاد ، وهذا يختلف عن النظام الفدرالي في العراق المبني على التجزئة والتضييق للبلد الواحد وفي ظل سيادة منقوصة إن لم نقل معدومة والتقسيم الحاصل وفق الطبيعة الجغرافية لمناطق العراق التي يتمحور أبنائها وقادتها بسياسة طائفية أو عرقية من أجل الدفاع عن حقوق أبرز عنوان يجمعهم وهو المذهب أو القومية ولإستمكان ذلك في نفوسهم بما لا يمكن التهرب من هذه الحقيقة حتى لو صرخ الجميع برفض الطائفية والعنصرية فإنّ الواقع السلوكي يفرض نفسه على الساحة كما حصل في الانتخابات والحكومة والمُحاصصة والتعيينات الوظيفية والمكاسب المتنوعة الأخرى ، ومما يزيد في توليد الحساسيات والنغرات انحصار كل طائفة أو قومية في إقليم ليترسخ ويتجذر فيهم البعد العصبي والطائفي وبالتالي يُضعف القدرة المجموعية للبلد الواحد ويتم تشتيتها في اطار سياسات طائفية أو عنصرية أو ديكتاتورية أو انفصالية أو

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

عميلة أو غير متعاونة إلخ ليتغلب هذا الطابع السلبي المعين على مسيرة أبناء كل طائفة أو مذهب أو قومية ليحرصوا على هويتهم وانتمائهم الضيق دون الحرص على الانتماء للوطن والمشاركات العامة بين الجميع أو يكون الحرص الوطني بنسبة ضعيفة لا يرقى إلى المستوى المطلوب أو إلى حد الوسط فيؤثر هذا سلباً على المسيرة العامة في البلد ، وبهذا نكون قد ساهمنا في تأسيس وتحقيق مقدمات المشروع الصليبي الصهيوني في العراق ، إضافة إلى ذلك كله هو ما يترشح اليوم عن الأهداف الأمريكية في العراق في ممارساتها لبعض التطبيقات العملية لتقوية المشروع الأمريكي الإستراتيجي في المنطقة ليخدم مصالحها الخاصة كما هي الرغبة بعقد اتفاقية أمنية طويلة الأمد مع الحكومة العراقية تُشرع لهم البقاء في العراق ، وكذلك إبرام عقود استثمارية للنفط والغاز طويلة الأمد تكون هي مشاركة في الإنتاج الوطني وكذلك الحال في تشكيل (الصحة) لتعمل معهم ضمن شبكة تجسسية واسعة النطاق وميليشيا شعبية ضاربة من داخل الشعب وكيان سياسي جديد وكل هذا يجري وفق دعوى حماية مصالح العراق ومحاربة الإرهاب ، ولكن هذه الصحة تختلف دوافعها عن الدوافع التي من أجلها أسست

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الحكومة صحوة الأنبار ، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نشير إلى ما تضمنه خطاب الرئيس الأمريكي بوش في ٣٠/١/٢٠٠٨ م من أن هذه السنة الجديدة (٢٠٠٨م) ستشهد في العراق حروباً ومعاركاً دامية وفعلاً قد حصلت كما في محافظة البصرة ومدينة الصدر وبعض محافظات ومدن العراق . وحتماً أن كثيراً من أسباب وآليات وأدوات هذه الحروب هي بيد قوات الاحتلال كفى الله العراقيين شرهم ووجودهم في العراق ، وحفظ الله العراق ووحدته أرضاً وشعباً ، وفرج الله عن كركوك أزمتها وفتح لها أفقاً عادلاً بما يضمن سلامتها ووحدتها والتصاقها بالعراق الحبيب الذي يستوعب الجميع عرباً وكرداً وتركمناً وكذا باقي الأقليات ، ونود أن نُشير هنا إلى أن ما نطرحه في هذا البيان وغيره إنما يصدر بدافع الحرص على الوطن وشعبه وقد كفل الدستور للعراقيين ذلك ، ولا ينبغي تفسيره على نحو سلبي اتجاه أي طائفة أو قومية أو كتلة سياسية ، لأن المطلوب من الجميع في عراق ما بعد الطاغوت أن يساهموا في بناء عراق موحد جديد ولو بكلمة صادقة ونصيحة هادفة وحركة فاعلة وابتكار متقدم يسير نحو الوحدة والسلام والازدهار، والاختلاف في الإطروحات ووجهات النظر إنما يخدم المسيرة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ويفتح آفاقاً واسعة ويكشف عن حلول ناجعة ويختصر الزمن
ويطرد الآفات المفجعة ويمنع من الوقوع في الخطأ و
الاستبداد .

ونسأل الله تعالى تعجيل الفرج لصاحب العصر والزمان
منقذ البشرية ومخلصها من الدجل والبدع والاختلاف والظلم
والاستبداد آمين رب العالمين .

ابو الحسن

حميد المقدس الغريفي

النجف الأشرف

١٥ / رجب الأصب / ١٤٢٩ هـ

ملحق رقم (٢)

صانعو الفدرالية

صنَّاع الفدرالية في العراق مهما شاهدوا الواقع العملي السيئ والمنحرف لهذا النظام إلا أنَّهم يدافعوا عنه فيخلطوا الحق بالباطل ويضلُّلوا الناس والرأي العام عن طريق قلب المفاهيم المُقسَّمة إلى مفاهيم اتحادية جامعة وتصوير ذلك من خلال شعارات وكلمات براقة زائفة لا واقع لها على الساحة العملية اقتداءً منهم بالسفسطائيين وتبعاً في ذلك لالتزاماتهم ومصالحهم حتى أفرطوا بالثرثرة فيها اعلامياً إلا أن الواقع العملي فضح زيفها وفساد أهدافها ، كما أنَّهم عن جهل أو تضليل مقصود يزعمون أن النظام الفدرالي في العراق يُعتبر من الأنظمة المتطورة كما هو حال الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وقيسون فدرالية العراق كمفهوم نظام على تلك الأنظمة في حين أن تلك الأنظمة اتحادية جامعة ملتزمة بينما النظام الفدرالي في العراق يُعدُّ من الأنظمة التقسيمية ذات الطابع الفوضوي في واقعها وتطبيقاتها حيث لا يلتزم الإقليم بنظام المركز كما في

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

إقليم شمال العراق بل يُخالفه وينازعه ولا يهتم له إلا بما يجلب له من مصالح ويدراً عنه المفاسد بل أصبح يتعامل الإقليم مع أعداء المركز ويكون حاضنة لهم على طول العملية السياسية بل نجده يستقوي على باقي المحافظات المجاورة له بوسائل الضغط والقوة المسلحة وخصوصاً حينما يضعف المركز كما حصل بعد سقوط الموصل في الشهر السادس من عام ٢٠١٤ م حيث لا نستبعد قوياً بمؤامرة كبار السياسيين الكرد مع البعثيين الصداميين والتكفيريين (داعش) باحتلالها ، وبعد سقوطها قام الكرد باحتلال كركوك وخانقين وأجزاء أخرى من ديالى والموصل وصلاح الدين وآوى العملاء والخونة والمتآمرين عندهم ، فأى تجربة عظيمة للفدرالية في العراق !!؟ ، بل قاموا بتهديد الجيش العراقي عدة مرّات بالحرب عليه إذا ما سعى لاسترداد أي بقعة احتلها الكرد ، فأين الدستور !!؟ ، وأين القانون !!؟ ، وأين النظام الفدرالي العظيم الذي يخدم الوطن والشعب ويُحقق الطموحات !!؟.

للأسف صار بعض الناس يعيشون أوهام الفدرالية من النعمة والرخاء والطمأنينة والازدهار التي جاء بها المحتل الأمريكي والتي توافقت عليها معه معارضة الخارج من

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الأحزاب والسياسيين في مؤتمر لندن وغيره وإذا بالأمر صار معكوساً تماماً ليكون شمال العراق دولة مستقلة بكل ما لهذه الكلمة من معنى ودلالة ، ويكون من الكذب والدجل إذا قيل خلاف ذلك ، وصار العرب السنة يُطالبون بإقليم سني لهم وصارت بعض محافظات الجنوب كالْبصرة تُطالب بإقليم لها وهكذا كركوك التي احتلها الكرد اليوم بعد سقوط الموصل والأنبار والتدهور الأمني في عموم العراق تُطالب بإقليم ، وكلّ منهم يريد أن ينعزل ويستقل عن الآخر خوفاً وتخلصاً من فساد وإرهابه وعمالته وو .. لسوء العملية السياسية وفساد وانحراف أحزابها بما لا مجال للتفصيل الذي يُخولك الحديث عنهم بلا حرج .

وبالرغم من أن الدستور كفل لكل محافظة أو بعض المحافظات مجتمعة قيامها بإقليم خاص بها كما هو حال الكرد في شمال العراق إلا أن أحزاب السلطة تمنع من ذلك خشية أن تفقد سيطرتها على هذه الأقاليم كما فقدتها على إقليم شمال العراق ولذا منعوا وبوسائل عدة من تمكين البصرة أن تكون اقليماً فدرالياً وفق الدستور كما منعوا المثلث السني في الغربية وما يتبعها من اقامة هذا الإقليم ، فلو كان النظام الفدرالي المعمول به في العراق يتوافق مع وحدة الشعب

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وأرضه ومصالحه وظرفه كما يزعم السياسيون فلماذا يرفضون إقامة هذا الإقليم السنّي أو الشيعي؟! ، وإذا كان لا يتوافق فلماذا كتبوه في الدستور ومنحوه للکرد بشكل يفوق القانون والدستور؟! ، وإذا كان النظام الفدرالي معمولاً حصراً للکرد فقط فلماذا لم يتم التصريح به في مواد الدستور وتحديد نقاط الخلاف فيه معهم وحلها؟! ، ولكن عدم أهلية المتصددين للحكم والسياسة وانعدام الرؤية الصحيحة لديهم لقراءة الواقع وتهافتهم على تقسيم ما يُسمى بالكعكة العراقية جعلهم لم يلتفتوا إلى مصلحة العراق بل خضعوا لأوامر الحاكم الأمريكي (برايمر) في تنفيذ ثوابت مقررة داخل الدستور بمثابة قنابل موقوتة ضد مصالح الشعب ، وصار السياسيون والأحزاب يتنازعون ويتصارعون على المناصب والمكاسب والنفوذ بينما صار الكرد يبنون دولة ويُقيمون علاقات ويعمرون إقليمهم ويُصدرون النفط ويفرضون شروطهم وإرادتهم على حكومة المركز والمجلس النيابي وفق محاصصات مقبّية .

إذن إما أن يكون النظام الفدرالي فيه خلل ولا يتناسب مع العراق ، وإما أن تكون أحزاب السلطة فيها خلل لا تستطيع العمل على إدارة هذا النظام وإما أن يكون الشعب

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

فيه خلل لا يفهم معنى الفدرالية ومتخلف عنها ثقافياً وإدارياً وعملياً .

ولكن الحق أن الخلل واقع في هذا النظام الذي لا ينسجم مع الواقع العراقي ومصالحته لأنه مشروع تقسيمي من قبل المحتل الأمريكي ، كما أن الخلل في أحزاب السلطة فهي قاصرة ومقصرة لا تمتلك رؤية مستقبلية للعراق ولا تحمل مشروعاً نهضوياً ولا تبالي بما يحدث سوى الاهتمام بمراعاة مصالحها الحزبية والشخصية في السلطة والمال والنفوذ واستعباد الجماهير وادخارهم كبضاعة يستهلكوها أوقات التعبئة الجماهيرية والانتخابات ليكونوا شهود زور على عملية سياسية فاشلة أمام الرأي العام العالمي .

وحينما كتبت هذا الكُراس في ١/جمادي الآخر ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨/٥/٢٠٠٦م ، قامت الدنيا ولم تقعد بالنقد والتهديد والوعيد والاستخفاف به بدعوى أنه يتكلم رجماً بالغيب ولا يعرف شيئاً عن مصلحة العراق وضرورة النظام الفدرالي واستغلت بعض المنابر وبعض منصات الساسة والأحزاب لتنفيذ ما بيناه في هذا الكُراس وتضليل الناس عن متابعة هذا الطرح فيه ، ولكن لم أكن أتكلم مع هؤلاء إلا بالاستدلال المنطقي المعتمد على مقدمات قطعية

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

ووقائع حية وشواهد ثابتة ولكن مصالحهم الحزبية والشخصية والسياسية ومتابعتهم لبول برايمر الحاكم الأمريكي ورغبتهم بالتخلص من عقدة حكم الأكراد سارعوا إلى تمرير هذا النظام في الدستور من دون مراعاة مصلحة الشعب وسيادته ووحدة أراضيه ، ولذا فإن كل ما كتبته من توقعات سابقة لزمانها كانت مبنية على مقدمات قطعية قد نتج عنها ما ذكرته في هذا الكُرَّاس ، وعليه من يُصر على وجود مصلحة ووحدة وتقدم وازدهار بالنظام الفدرالي داخل العراق لا يخلو حاله إما مجنون أو عميل للمحتل أو جاهل بالجهل المركب .

أبو الحسن

حميد المقدس الغريفي

النجف الأشرف

٢٥ / ٦ / ٢٠١٤ م الموافق ٢٦ / شعبان / ١٤٣٥ هـ

ملحق رقم (٣)

التدهور الأمني في العراق (ما وراء سقوط الموصل)

يمر العراق اليوم بمرحلة خطيرة جداً ومخاض عسير وضعف شديد لم تكن تداعياتها وليدة أزمات آنية بل هي تراكم أخطاء وفساد ونزاع وصراع بين الأحزاب والقوى النافذة داخل الدولة وتكالبهم على المناصب والمكاسب وتفننهم في استعمال سياسة التسقيط والتشهير ومصادرة حقوق خصومهم من أبناء جلدتهم والمنافسين لهم وانشغالهم بذلك عن تحركات العدو المشترك ومؤامراته إلى درجة الإفراط في طمعهم أن صاروا يُجاملون ويُغازلون الإرهاب وحواضنه لعلهم يكسبون ودهم وتحالفهم ضد منافسيهم حتى وجد الإرهاب من ذلك فرصة وثغرة للتغلغل داخل الدولة والقيام بالعبث الأمني والفوضى السياسية والفساد العام بُغية تكرار تجربة الحرب الطائفية عام ٢٠٠٦م أو استنساخ تجربة ما حدث في سوريا داخل العراق وفق أهداف طائفية مدفوعة الثمن من جهات سياسية ودينية داخلية وإقليمية .

وحيثما نتكلم عن الواقع إنما نبغي من وراءه وصف الحدث وإن كان مؤلماً وكذا توثيقه وتشخيص مواقع الخلل من أجل العمل الجاد على معالجته وتصحيح مسار وحركة الأمة للنهوض بواقع يؤهلها لدحر الفاسدين والإرهابيين الذين طالما نخرُوا في جسد الأمة من خلال عملهم داخل الحكومة والمجلس النيابي والمجالس المحلية والمناصب السيادية ؛ ولكن للأسف لا أحد يستمع لنداءاتنا المتكررة بأن التحالف مع الأضداد المحاربين وتمكينهم من مفاصل الدولة تحت ذرائع وهمية ومزاعم واهية ظاهرها المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب وباطنها يُمثل عملاً كارثياً وفساداً فوضوياً تتمكن من خلاله قوى الإرهاب التكفيري وخلايا البعث الصدامي من قلب الواقع السياسي والأمني إلى جهة تصب بمصلحة الإرهاب ؛ إضافة إلى أن تمرير ما يُسمى بالديمقراطية التوافقية الزائفة وجعلها عرفاً سياسياً يحمل عنوان المشاركة الوطنية في الحكم إنما هو منهج بدعي وعبث سياسي وتلاعب بمقدرات الشعب بإشراك العملاء والفاسدين والأعداء في حاكمية الأمة بتوهم استمالتهم وكسبهم إلى حضيرة العمل السياسي والتحالفات النفاقية على طريقة (المؤلفة لقلبهم) متوهمين بذلك صحة استدلالهم وتطبيقاتهم ؛ في حين أن

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

هذا التصرف يُمثل خطأً تاريخياً وعملاً لا مسؤولاً قد أساء إلى العملية السياسية ووضع الأشياء في غير موضعها وزلزل مراكز القوة إن لم يكن قد هدمها مع قيام الطابور الخامس بترويج ونشر إشاعات مفادها أن الشيعة غير مؤهلين للحكم ولا يملكون الخبرة في إدارة شؤون الدولة والعمل السياسي ولذا لا بد لهم من الاستعانة بالكوادر البعثية إدارياً وأمنياً وعسكرياً لتدار الدولة بالشكل المناسب ؛ فوُجعت لذلك كلّه أحزاب السلطة في فخ التآمر وقاموا بإرجاع قيادات ورموز بعثية وشخصيات ارهابية وتسليمهم مهام خطيرة في الدولة كقيادات أمنية وعسكرية واستخباراتية ومناصب سيادية حتى انكشفت الدولة برمتها للعدو ؛ وصار العمل الإرهابي نوعياً وممنهجاً يمر عبر منافذ القادة في الجيش والمناصب العليا في الدولة ؛ ولم يقتصر الخلل الأمني وسقوط أفضية أو محافظات على ما ذكرنا بل يتعدى إلى وجود حواضن للإرهاب وداعمة له لدواعي سياسية وطائفية.

ولا غرابة فيما نقول في أن ممارسة التسقيط السياسي بين الأحزاب الحاكمة وصراعهم الهمجي على المناصب والأموال والنفوذ وتخليهم عن هويتهم لأسباب دنيوية وتمزيقهم النسيج الاجتماعي لأبناء البلد وشيوع ظاهرة

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

الفساد الإداري والمالي والخدمي والأمني والعسكري ووجود الخروقات الفاضحة في مفاصل الدولة وتنكيلهم بالمرجعية الدينية وعدم استجابتهم لنداءاتها وتوصياتها لمرات عديدة خلق فجوة كبيرة بينهما وكذا التدخل الإقليمي الطائفي السافر ساعد ذلك كله على تفكيك بنية الدولة وخصوصاً نحن في فترة انتهاء ولاية رئيس الوزراء وقرب انتهاء فترة المجلس النيابي إضافة إلى الإعلام المضاد المكثف من الغريب والقريب الذي زعزع ذلك كله ثقة الشعب بعموم أجهزة الدولة بما فكك من تماسك القوى الأمنية وضعف من عقيدتها بتصوير أنهم إنما يدافعون عن شخص رئيس الحكومة وحزبه الفاسد والفاشل وليس دفاعاً عن الوطن والشعب مع التحاق فئة كبيرة إلى الجيش بدافع مادي وليس عقدي فتخلخل لذلك الوضع كثيراً وأحدث ارباكاً عظيماً وانقساماً واضحاً كشف عنه وجود خيانة ومؤامرة وهروب محافظ الموصل والمسؤولين والقادة العسكريين وقد انفرط بعدها عقد الجيش لتسقط محافظة الموصل بيد الإرهابيين من البعثيين والغزاة داعش بدواعي طائفية واضحة المعالم والجذور من دون أي مواجهة أو قتال ، ولا نستبعد أكيداً تأمر بعض الساسة الكبار من الكرد في عملية

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الخريفي

إسقاط الموصل لتحقيق أهداف كبيرة ما وراء السقوط وهي احتلال كركوك والكثير من المناطق المتنازع عليها ليكون الكرد المستفيد الأول والأوفر حظاً من هذه العملية إضافة إلى تصريح رئيس وزراء الإقليم (نيجر فان) وغيره بأن العراق ما بعد سقوط الموصل لا يعود إلى ما قبل السقوط في إشارة واضحة إلى إصرارهم على الاحتلال والبقاء عليه ، وهؤلاء فيما هو مفترض جزء من النظام الفدرالي الاتحادي في العراق !!! .

وصار الإعلام المضاد المأجور يوحى إلى أن ما يحدث في الأنبار والموصل وبعض المدن العراقية إنما هو ثورة على الحكومة في حين أن ذلك ذريعة مصطنعة مع قناعتنا بفساد وفشل الحكومة إلا أن هؤلاء لا يُحاربون الحاكم بل يُحاربون الطائفة الشيعية بذريعة فساد الحاكم وفق أبعاد طائفية مقيتة ولخلق الفوضى والاستيلاء على الحكم في العراق وذبح المخالفين لهم وتدمير عباتهم المقدسة وأماكن عبادتهم ، وكانت محاولتهم الأخيرة قبل أيام لاقتحام مرقد العسكريين في سامراء والعمل على تفجيره ثلاثة خير دليل إذ ما علاقة تفجير هذه العتبات والمساجد وتجمعات الناس في الأسواق والزيارات ... بعمل الحكومة والحاكم ؟ . !!!

الفدرالية من منظور فقهي للمقدس الغريفي

وأنا على يقين بأن قضية الفساد والإرهاب وسقوط بعض المناطق لا تنتهي بسقوط هذه الحكومة وتغيير رئيس وزرائها بل القضية أبعد مما يتصوره بعض الساسة والأحزاب وتفسيراتهم للحدث في حدود المصلحة الحزبية و المجاملة لأن القضية الحقيقية هي البعد الطائفي وبذل الجهد للاستيلاء على السلطة وذبح الشيعة وتهديم مقدساتهم و..... بمعنى أنها معركة وجودية بما لا مجال للشك فيها .

ولذا ندعو الأحزاب والكتل السياسية إلى ترك المزايدات المصلحية ونبذ الصراعات الدنيوية لأن الجميع في خطر وجودي فلا بد من توحيد الصفوف والتعاون وتقوية ارتباطهم بالوطن الجامع إن لم يربطهم الدين أو المذهب ، كما ويجب على الحكومة أن تبذل قصارى جهدها في بذل ما يحتاجه الجيش من أسلحة مناسبة ودعم لوجستي ومتابعة حثيثة واعتماد قادة مسلكيين مخلصين للشعب والوطن .

ونهيّب بعشائرننا الكريمة أنصار الدين والوطن وبالأخوة المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الأمريكي أن يتصدوا لمواجهة الغزاة التكفيريين ممن يحملون جنسيات متعددة ومن يلحق بهم من العملاء والمرزقة وأن يطهروا العراق من

الغدريّة من منظور فقهي للمقدّس الغريفي

رجسهم فإنهم إن لم نقاتلهم داخل حواضنهم فسوف يُقاتلونا داخل مناطقنا ومقدّساتنا.

كما ونؤكد للشعب العراقي وجوب مواجهة هذا الخطر الداهم والهجمة الدموية الشرسة وسعي من يستطيع حمل السلاح إلى التطوع في صفوف الجيش العراقي الباسل أو المقاتلة مع صفوف المقاومين الأبطال للدفاع عن بيضة الإسلام وعن كل غالٍ ونفيس ومحترم ، فعليكم أحبتي جميعاً بالصبر والثبات والمقاومة وتنسيق جميع القوى المقاومة مع قيادة الجيش ليكون عملاً منظماً ومؤثراً بعيداً عن الفوضوية فإنّ النصر قريب (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) (وإن ينصركم الله فلا غالب لكم) ، فرحم الله شهداء الوطن ونصر المجاهدين وحفظ العراق وشعبه وطهر البلاد من أرجاس الغزاة التكفيريين والعملاء الصداميين إنّه سميع مجيب .

أبو الحسن

حميد المقدس الغريفي

النجف الأشرف/ ١٢/ ٦/ ٢٠١٤م الموافق/ ١٣/ شعبان/ ١٤٣٥هـ

الفهرست

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥	المقدمة .
٩	المدخل .
١٣	الفدرالية من منظور فقهي .
٢٠	عوداً على بدء .
٥٥	الخاتمة .
٥٩	ملحق رقم (١) : ولكي لا تضيع كركوك .
٨٣	ملحق رقم (٢) : صانعو الفدرالية .
٨٩	ملحق رقم (٣) : ما وراء سقوط الموصل .
٩٧	الفهرست .